

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: 2014/M06/052

مذكرة مكملة لنيل شهادة: الماستر (أكاديمي)

تخصص: اقتصاديات التمويل والبنوك

العنوان

تقييم التمويل البنكي للقطاع الفلاحي

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة 904

إعداد الطالب:

طبيي طيب

تحت اشراف:

سفيان ارفيس

تاريخ المناقشة: 2016/05/25

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا

أستاذ مساعد "أ" جامعة المسيلة

- حجاب عيسى

مشرفا ومقررا

أستاذ مساعد "أ" جامعة المسيلة

- طبيي طيب

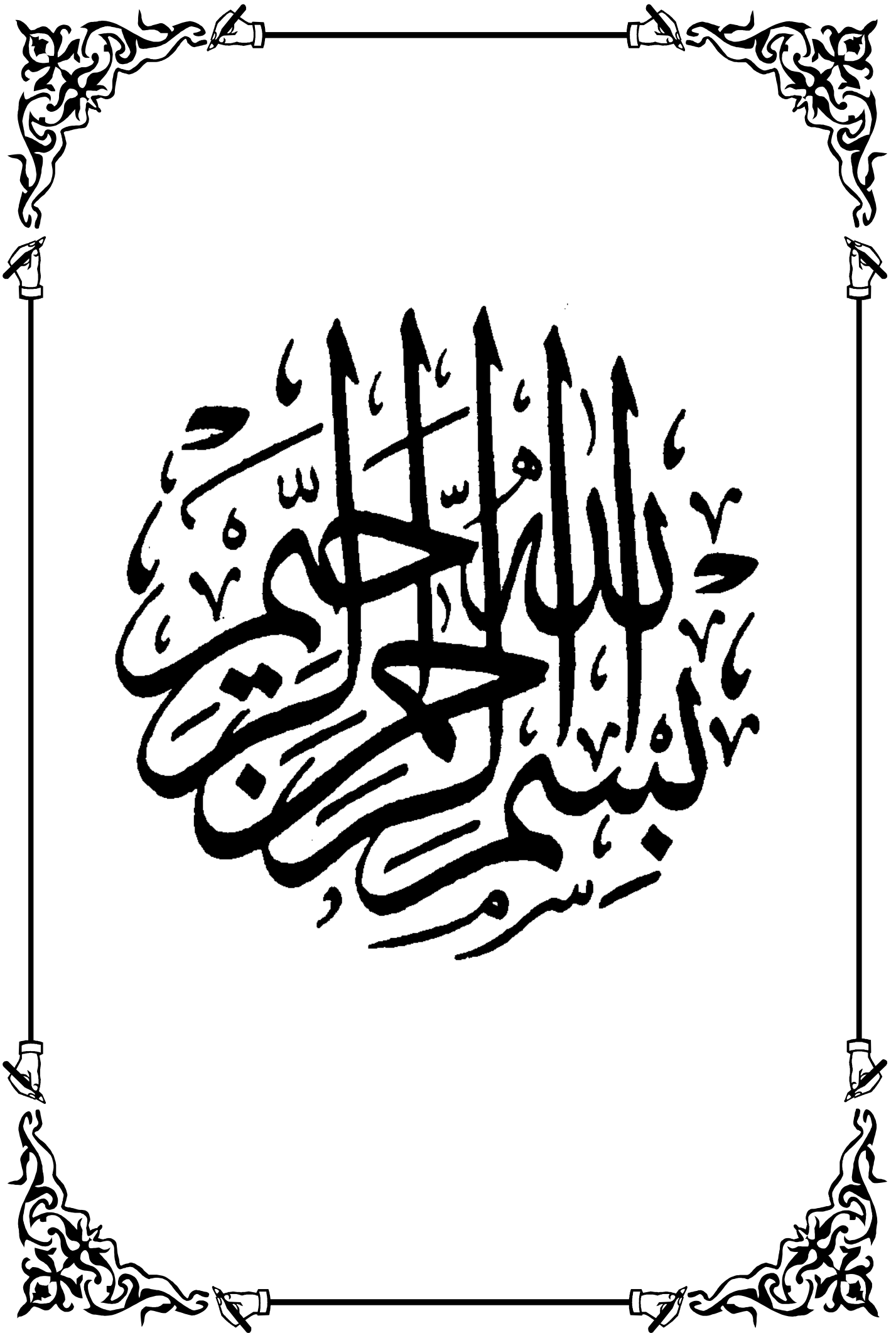
ممتحنا

أستاذ مساعد "أ" جامعة المسيلة

- سعودي عبد الصمد

السنة الجامعية: 2016/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى شمعة في عز الإعصار ما انطفأت إلى التي لو أهديت لها الدنيا ما كنت
إلى معقل السعادة ومنبع الحنان برا بها واعترافاً بجميلها ووفاء لعطاؤها إلى أمي الغالية فاطمة حفظها الله
إلى من صنع من شقائه سعادة وأحتمل من أجلنا كل عناء إلى الذي يتقدم عزما ويتدفق حلما
إلى من صنع مني رجلا إلى من أنجب فربي وطلب فلبى إلى أبي الغالي عبد
القادر يحفظه الله .

إلى كل العيون التي رافقتني وقاسمتني أفراحي وأحزاني إلى إخوتي
وأخواتي وإلى كل العائلة .

إلى إخواني الذين لم تدهم أمي في كل مكان، إلى من وسعه قلبي ونسي
أن يكتبه قلبي، وخاصة رفقاء المسيرة الدراسية .



شكر و عرفان

قال تعالى

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ
وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

سورة النمل الآية 19 .

وقال ﷺ: ﴿من لم يشكر الناس لم يشكر الله﴾

في البداية نشكر الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث

سواء من قريب أو من بعيد ، كما يشرفني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير

إلى الأستاذ المشرف **طبيبي الطيب** الذي لم يبخل علي بنصائحه القيمة

التي مهدت لي الطريق لإتمام هذا البحث ، و لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل أساتذة قسم

العلوم الاقتصادية على صبرهم معنا طوال مدة دراستنا وعلى كل المساعدات التي قدموها لي.

فهرس المحتويات

| | |
|-----|---|
| III | إهداء |
| III | شكر وعرهان |
| III | فهرس المحتويات |
| ٥-١ | المقدمة العامة |
| 06 | الفصل الأول : التمويل في النظام البنكي |
| 07 | تمهيد |
| 08 | المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري |
| 08 | المطلب الأول: النظام المصرفي خلال الاستعمار |
| 09 | المطلب الثاني: النظام البنكي بعد الاستقلال إلى غاية 1990 |
| 11 | المطلب الثالث: النظام البنكي بعد سنة 1990 |
| 16 | المبحث الثاني: واقع النشاط المصرفي الجزائري |
| 16 | المطلب الأول: الهيكل الحالي للنظام المصرفي الجزائري |
| 20 | المطلب الثاني : خصائص العمل المصرفي |
| 21 | المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على النشاط البنكي |
| 23 | المبحث الثالث: أدوات التمويل في النظام البنكي الجزائري |
| 23 | المطلب الأول: مفهوم التمويل |
| 24 | المطلب الثاني: مخاطر التمويل |
| 25 | المطلب الثالث: مصادر التمويل |
| 27 | خلاصة الفصل |
| 28 | الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر |
| 29 | تمهيد |
| 30 | المبحث الأول: وضعية القطاع الفلاحي في ظل النظام الاشتراكي |
| 30 | المطلب الأول: القطاع الفلاحي قبل وأثناء الاستعمار |
| 33 | المطلب الثاني: وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة (1962-1990) |
| 35 | المطلب الثالث: إعادة الهيكلة والمستثمرات الفلاحية |

| | |
|----|--|
| 38 | المبحث الثاني: القطاع الفلاحي في ظل اقتصاد السوق |
| 38 | المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات |
| 41 | المطلب الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA |
| 44 | المطلب الثالث: القطاع الفلاحي ضمن البرامج التنموية (2001-2014) |
| 47 | المبحث الثالث: آفاق القطاع الفلاحي |
| 47 | المطلب الأول: البرنامج الخماسي (2015-2019) |
| 49 | المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في التنمية |
| 51 | المطلب الثالث: مشاكل القطاع الفلاحي والعوامل الواجب توفرها لتنميته |
| 54 | خلاصة الفصل |
| 55 | الفصل الثالث: التمويل البنكي للقطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة 904- |
| 56 | تمهيد |
| 57 | المبحث الأول: التمويل البنكي للقطاع الفلاحي بالجزائر |
| 57 | المطلب الأول: لمحة موجزة عن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي قبل 1999 |
| 61 | المطلب الثاني: إجراءات تمويل القطاع الفلاحي في ظل التطورات الأخيرة والبرامج التنموية |
| 64 | المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي |
| 65 | المبحث الثاني: بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) |
| 65 | المطلب الأول: نشأة و تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية |
| 67 | المطلب الثاني: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وكالة المسيلة 904 |
| 67 | المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة 904 |
| 72 | المبحث الثالث: المكلفين بالقروض و منح القروض |
| 72 | المطلب الأول: هيكلة المكلفين بالقروض |
| 73 | المطلب الثاني: القروض التي تمنحها الوكالة |
| 74 | المطلب الثالث: سير عملية القرض |
| 78 | خلاصة الفصل |
| 80 | الخاتمة |
| 84 | قائمة المراجع |
| 87 | فهرس الجداول |

المقدمة

تعد فعالية النظام البنكي ومدى قدرته على تجميع الإيداعات وتوفير الموارد المالية لمختلف الأعوان الاقتصادية أساس نجاح النظام الاقتصادي في الوقت الحاضر، وبما أن القطاع الفلاحي يحتل المرتبة الثالثة ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية، إذ يمثل في الجزائر العنصر المحرك للاقتصاد إلى جانب المحروقات، فضلا عن أن نسبة من السكان يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع.

ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها هذا القطاع الحيوي، سعت الدول جاهدة إلى تطويره وجعله أكثر عصرنة وملائمة للظروف الاقتصادية، وقد صدرت عدة إجراءات وقوانين لتنظيم القطاع الفلاحي من أجل إعادة الاعتبار وزيادة مردوبيته، بدءا من خيار التسيير الذاتي سنة 1962 مرورا، بقانون الثورة الزراعية الذي يتمثل مضمونه في تأمين وتوزيع وسائل الإنتاج الزراعية وتجديد التقنيات الزراعية، إضافة إلى قانون إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية 1987. رغم هذه الإصلاحات لم يتمكن القطاع الفلاحي من رفع المردودية الإنتاجية، فكان على الجزائر منذ الاستقلال بالإضافة إلى اعتمادها على قطاع المحروقات أن تدرك أهمية القطاع الفلاحي الحساس، والجدير بالذكر أن الدولة مازلت تحاول جاهدة للنهوض بهذا القطاع.

مع ذلك بقي تطور القطاع مرهونا إلى غاية دخول الجزائر مرحلة الاقتصاد الحر إذ حظي القطاع بنوع من الاهتمام بعد صدور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والبرامج الخماسية 2019/2005 حيث ركزت هذه البرامج التنموية في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي.

إن كل هذا يوجب إتباع إستراتيجية واضحة وشاملة، خاصة في مجال التمويل وعند الحديث عن عملية التمويل فإنه يجب الحديث عن أهم مصدر له وهو البنوك، لأنه أكثر الحلقات المالية أهمية للربط بين جانب الفائض وجانب العجز، هذا ما أدى إلى إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية كمؤسسة جديدة تتخصص في تمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطته وتضمن توفير الموارد المالية اللازمة لتنميته.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية موضوعنا وطرحها في التساؤل الآتي:

ما مدى مساهمة البنوك في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر؟

وبناء على ما سبق يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

• ما هي الأعمال التي تقوم بها البنوك حتى تجعلها ذات أهمية كبرى في الاقتصاديات المختلفة؟

• ما هو واقع القطاع الفلاحي بالجزائر؟

• فيما تكمن أهمية تمويل القطاع الفلاحي، وماهي أهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي؟

• ما هو نوع القروض الموجهة للقطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

❖ **فرضيات البحث:**

للإجابة عن التساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

• تعتبر البنوك أهم مصادر التمويل لمختلف القطاعات وتقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات.

• مرّ القطاع الفلاحي في الجزائر بعدة مراحل وفق الأنظمة الإقتصادية التي كانت متبعة حيث شهد عدة تحولات وتطورات في السنوات الأخيرة قامت بها الحكومة من أجل تنمية الاقتصاد الوطني.

• تكمن أهمية تمويل القطاع الفلاحي في النتائج المرجوة المتبعة للتمويل، وأهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي هو تهيئة المناخ المناسب للقرض الفلاحي.

• يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى تسهم في تطوير نشاط القطاع الفلاحي.

❖ أهداف البحث:

تكمّن أهداف الدراسة فيما يلي:

- دراسة وتحليل تطور الجهاز المصرفي في الجزائر.
- التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وتقييم أدائه في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تقييم المخططات التنموية والبرامج الخماسية.
- التعرف على تطور سياسات التمويل البنكي للقطاع الفلاحي الجزائري.

❖ أهمية البحث:

تكمّن أهمية هذا البحث فيما يلي:

- تعدد البرامج والإجراءات التحفيزية التي عملت على تطوير هذا القطاع في الجزائر.
- المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في إطار السياسات الاقتصادية.
- المبالغ الكبيرة التي صرفت على هذا القطاع من أجل تطويره وتنميته.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة.
- حرصنا على الأرض كعنصر للثروة التي يجب الاهتمام بها والعودة إليها.
- إزالة الغموض عن كيفية تمويل التمويل البنكي للقطاع الفلاحي.

❖ منهجية البحث:

من خلال دراستنا للموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، والاعتماد على المنهج التطبيقي في دراسة الحالة وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول وكذا القوانين المتعلقة بالمجال الاقتصادي والتنظيمي.

❖ الدراسات السابقة:

- بوعزيز عبد الرزاق، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2004/2000، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
 - بن سمينة دلال، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000)، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة بسكرة-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.
- وأهم النتائج التي توصلت إليها النهوض بالقطاع الفلاحي وإلى إقامة مبدأ التخصص البنكي وتوسيع حدود أغلبية المستثمرات.
- مجدولين دهينة، لإستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة، آفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.

واستنتجت أن الأزمة الفلاحية التي تعاني منها الجزائر ماهي إلا نتيجة لمجموعة من الأسباب أهمها عدم استقرار الأوضاع في الوسط الريفي بالموازاة مع تطبيق سياسات لم تكن ناجحة.

❖ هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى 03 فصول:

- **الفصل الأول:** يتضمن التمويل في النظام البنكي، حيث نتطرق فيه إلى تطور الجهاز المصرفي وإصلاحاته، ويتم فيه إلقاء نظرة عامة حول البنوك والتمويل بصفة خاصة
- **الفصل الثاني:** بعنوان القطاع الفلاحي في الجزائر، والذي نتطرق فيه إلى وضعية القطاع الفلاحي في ظل النظام الاشتراكي وفي ظل نظام السوق إضافة إلى البرامج التنموية، ويتضمن أيضا بعض مشاكل وحلول الفلاحة في الجزائر ومساهمة القطاع الفلاحي في التنمية.

- الفصل الثالث: بعنوان التمويل البنكي للقطاع الفلاحي-دراسة حالة BADR وكالة المسيلة 904-، بحيث نتطرق فيه إلى مراحل التمويل البنكي وشروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي، إضافة إلى دراسة تطبيقية لحالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل

الأول

التمويل في النظام

البنكي

تمهيد:

بذلت السلطات الجزائرية، بعد الاستقلال مباشرة، كل ما في وسعها لاستعادة مجمل حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار النقود وإنشاء عملة وطنية، فباشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري، سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة، واحتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظمات الاقتصادية، وتزداد أهميته من يوم لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى التحولات العميقة التي يشهدها المحيط الدولي.

إلى جانب ذلك تجدر الإشارة أن الجهاز المصرفي الجزائري عرف تغيرات عميقة، وتعد فعاليته ومدى قدرته على تجميع الإدخارات وتوفير الموارد المالية لمختلف الأعوان الاقتصادية أساس نجاح النظام الاقتصادي في الوقت الحاضر، خاصة مع شحة مصادر التمويل، فلقد تحمل الجهاز المصرفي مهمة تمويل الاقتصاد منذ السنوات الأولى للاستقلال، ووضع القواعد الأولية للتمويل لما يضمن توفير الموارد المالية لإنجاز برامج التنمية، و في ظل هذه الظروف كانت البنوك تطور من إمكانياتها ووسائلها العملية وأدوات تمويلها، من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستخدامات، و لذلك سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري

المبحث الثاني: واقع النشاط المصرفي الجزائري

المبحث الثالث: أدوات التمويل في النظام البنكي الجزائري

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري

إن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهونا بمدى فعالية و نجاعة الجهاز المصرفي للدولة، ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية وعلى تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التي أصبحت المصارف الحديثة تسعى لتوفيرها للعملاء، ومنه ارتأينا دراسة النظام المصرفي الجزائري من فترة الاستقلال إلى يومنا الحالي

المطلب الأول: النظام المصرفي خلال الاستعمار

أولاً: إنشاء المؤسسة المصرفية

لقد كانت هناك ثلاث محاولات لإنشاء فرع بنكي جزائري و هي:

- 1- **المحاولة الأولى:** كانت من خلال القانون الصادر في 1843/07/19، وهو بمثابة فرع لبنك فرنسا، بدأ في إصدار النقود عام 1848 لكن سرعان ما باءت هذه المحاولة بالفشل بفعل ثورة 22 فيفري حيث تم إلغاء هذا المشروع في شهر جويلية.
- 2- **المحاولة الثانية:** تمثلت في إنشاء المستودع الوطني للخصم، الذي انحصرت وظيفته في الائتمان، و لم يتمتع بحق إصدار النقود لذا فشل لقلة الودائع.
- 3- **المحاولة الثالثة:** تميزت بتأسيس معهد الإصدار في الجزائر المسمى ببنك الجزائر في 04 أوت 1951 برأسمال قدر ب 3 ملايين فرنك فرنسي، و لقد عرف بخاصيتين هما الإصدار النقد والائتمان.

ثانياً: الهيكل البنكي في الجزائر خلال الاستعمار

كان عبارة عن امتداد للهيكل الفرنسية والأجنبية والتي تكونت أساساً من¹:

- 1- **معهد الإصدار لبنك الجزائر**
- 2- **البنوك التجارية:** و نذكر أهمها:
 - القرض العقاري الجزائري التونسي للعقار والزراعة سنة 1880.
 - الشركة الجزائرية للقرض و البنك عام 1877.

¹ - شاكور القزويني، محاضرات في اقتصاديات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر 2008، ص ص 153-155.

• القرض الليوني الذي تأسس في الجزائر ووهان سنة 1878 كبداية.

3- بنوك الأعمال:

• القرض الجزائري الذي تأسس في الأصل في باريس عام 1881.

• البنك الصناعي من أجل الجزائر والبحر الأبيض المتوسط سنة 1911.

4- منشآت إعادة الخضم: وهي لا تتعامل مع الجمهور وإنما مع البنوك، ومثالها في الجزائر عشية الاستقلال الشركة الباريسية للخضم.

5- بنوك التنمية: ويمثلها صندوق التجهيز من أجل تنمية الجزائر، تأسس عام 1959.

6- المنشآت العامة وشبه العامة (فرنسية): نجد منها: القرض العقاري، القرض الوطني، صندوق الودائع والأمانات، البنك الفرنسي للتجارة الخارجية.

المطلب الثاني: النظام البنكي بعد الاستقلال إلى غاية 1990

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييره للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، الأمر الذي دفع العمال الجزائريين بتسيير إدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي)، تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري وتعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية، كما قامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963 والمناجم سنة 1966، وبدأت اللجان الترسية تزول في الصناعة وتحل محلها شركات وطنية¹.

أما فيما يخص النظام البنكي الموروث فكان متكونا في أغلبه من بنوك أجنبية عمدت رفض تمويل الاقتصاد الوطني حيث اتبعت الدولة الإجراءات التالية:

• إنشاء البنك المركزي (بنك الجزائر حاليا): تم إنشاؤه بموجب قانون 62-144 بتاريخ

13 ديسمبر 1962، وقد أنشئ على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بشخصية معنوية

واستقلال مالي حيث يزود باقي المؤسسات بالسيولة، ويرأس البنك محافظ ومدير عام يتم

تعيينهما بمرسوم رئاسي وباقتراح وزير المالية بالإضافة إلى باقي أعضاء الهيكل التنظيمي

¹ - كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 08، سبتمبر 2005، ص 54.

للبنك، وفي 10 أبريل 1964 تم إصدار العملة الوطنية بالدينار وتنصيب البنك المركزي كبنك البنوك وتم منعه من القيام بأية عملية مع الخواص.

- إنشاء الصندوق الوطني لتوفير والاحتياط: أنشئ هذا الصندوق بموجب القانون رقم 64-277 بتاريخ 10 أوت 1964، وهو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن أهم أنشطته جمع المدخرات الفردية وأموال الهيئة المحلية لأجل بناء السكنات.

أولاً: التصحيح الهيكلي الأول (1967-1979)

تتميز هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي، تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية وزيادة مفرطة في عدد العمال إضافة إلى عدم توازن حجم الاستثمارات¹.

وقررت الحكومة الجزائرية تأميم البنوك الأجنبية حيث شملت:

1- إنشاء البنك الوطني الجزائري (C.P.A):

أنشئ هذا البنك بموجب الأمر رقم 66-187 بتاريخ 13 جوان 1966 برأس مال قدره عشرون مليون دينار جزائري وجاء ليحل محل البنوك التالية:

- القرض العقاري التونسي ويضم 60 وكالة بتاريخ 01 جويلية 1966.
- القرض الصناعي التجاري، أدمج بتاريخ 01 جويلية 1967.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا أدمج بتاريخ 01 جانفي 1968.
- بنك الخصم بمعسكر أدمج بتاريخ 05 ماي 1968.
- بنك باريس وهولندا أدمج بتاريخ 04 ماي 1968.

2- إنشاء القرض الشعبي الجزائري (C.B.A):

¹- خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، ص 56.

أنشئ بتاريخ 29 ديسمبر 1966 بموجب القانون رقم 66-30 المعدل بالأمر 67-75 بتاريخ 11 ماي 1967 برأس مال قدره خمسة عشر مليون دينار جزائري وجاء ليحل محل البنوك الشعبية التالية:

- القرض الشعبي الجزائري (وهران، قسنطينة، عنابة).
- الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي.

4- البنك الخارجي الجزائري (B.E.A): تأسس بموجب المرسوم رقم: 67-204 بتاريخ 01 أكتوبر 1967.

ثانيا: التصحيح الهيكلي الثاني (1979-1987)

وتمثلت في عدة إجراءات:

- 1- عملية التنازل عن الممتلكات العمومية (قانون 81/84).
- 2- صدور قانون 87/19 المتضمن تقسيم الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية.
- 3- إعادة الهيكلة العضوية بمرسوم 80-242، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة عمومية جديدة.

ثالثا: التصحيح الهيكلي الثالث (1988-1992)

استمرت السلطات الجزائرية في القيام بجملة من الإجراءات منها على سبيل المثال:

- 1- استقلالية المؤسسات العمومية (قانون 01/88).
- 2- منح البنك الجزائري مسؤولية المراقبة النقدية المصرفية.
- 3- تبني قانون تقليص احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1991).
- 4- قرارات خاصة برفع الأجور والشبكة الاجتماعية سنة (1992).

المطلب الثالث: النظام البنكي بعد سنة 1990:

رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية آخر عقد الثمانينات، إلا أنه لم يستكمل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلا في 14/04/1990 تاريخ

صدر قانون النقد والقرض (10-90)، وحدد هذا القانون مجموعة من المبادئ على قدر كبير من الأهمية، حيث نص على مبادئ واضحة المعالم بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة من الإصلاح ويهدف هذا القانون إلى ما يلي¹:

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المصرفي، وإعادة الاعتبار لدور البنك المركزي في إدارة النقد والائتمان.
- إنشاء مجلس النقد والقرض.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها وتشجيع الاستثمارات الخارجية.
- إقامة نظام مصرفي ذو مستويين (البنك المركزي كمصدر للنقد، والبنوك الأخرى كمؤسسات مانحة للقروض، وإلغاء مبدأ التخصص).

أولاً: المبادئ الأساسية لقانون النقد والقرض

وتتمثل المبادئ الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض في²:

1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

والمتمثلة في البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية في الاقتصاد والدائرة الحقيقية بما فيها من مؤسسات إنتاجية وبيع وخدمات منتجة، وذلك حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية، بناء على الوضع النقدي السائد والمتمثلة في الإجراءات والتدابير، التي تتخذ بغرض التحكم في عرض النقود والتمويل، كأهداف وسيطة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من معدلات نمو مقبولة في الناتج المحلي الإجمالي، والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وسعر العملة المحلية، بمعنى أنه تم التراجع عن النظام المصرفي الذي كان معمولاً به في السابق، والذي كان في إطاره يتم توجيه الائتمان تماشياً مع الأهداف التي تضعها دائرة

¹- محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص44.

²- فائزة لعرف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، 2013، ص 157-

التخطيط المركزي، وتبني هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها في ما يلي:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام المصرفي والنقدي فهو المسؤول الأول عن إدارة السياسة النقدية، وتحريك السوق النقدية وتنشيطها.
- تسهيل منح القرض التي يركز تقديمها على الجدوى الاقتصادية للمشروعات، دون تمييز بين القطاعين العام والخاص.

2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

لم تعد الخزينة العامة حرة في اللجوء للبنك المركزي وطلب القروض لتمويل العجز لديها كما كانت في السابق، حيث عزز مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة من استقلالية البنك المركزي، وقلص من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية، تقاديا للإصدار النقدي المفرط.

3- إبعاد الخزينة العامة عن دائرة الائتمان:

- حيث أصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن تقديم القروض التي يركز تقديمها على الجدوى الاقتصادية للمشروعات، بدلا من الخزينة العامة التي اقتصر دورها على توجيه النشاط الاقتصادي بواسطة السياسة المالية، ومن بين الأهداف التي طمح إليها التعديل ما يلي:
- تحرير السلطة النقدية وجعلها وحيدة ومستقلة عن السلطة السياسية (الأجهزة التنفيذية).
 - إرساء قواعد الشفافية في العلاقة بين الخزينة العامة والنظام المالي.
 - توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والمؤسسات العامة في مجال القروض.
 - إرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد.

ثانيا: الهيكل العام للنظام المصرفي الجزائري وفق قانون النقد والقرض

وبذلك فقد أصبح الهيكل العام للنظام المصرفي الجزائري وفق قانون النقد والقرض على الشكل التالي¹:

1-الهيكل والتنظيم الجديد للمنظومة المصرفية:

وننتج عن صدور قانون النقد والقرض تأسيس نظام مصرفي ذي مستويين أصبح البنك المركزي فيه بنك البنوك وله كل الصلاحيات في تسيير النقد والائتمان، وأصبح يحمل اسم بنك الجزائر حيث يقوم بتنظيم التداول النقدي وإصدار ومراقبة الائتمان، أما فيما يخص البنوك التجارية فقد تجددت مهامها وكفاءاتها وتم توسعتها لتتماشى مع النهج الجديد للإصلاح.

2-الأجهزة التنظيمية والهيئات الرقابية الجديدة:

وهي تلك الهياكل التي أحدثها قانون النقد والقرض للرقابة على الجهاز المصرفي، والتي تعمل على مستوى بنك الجزائر والمتمثلة فيما يلي:

أ- **مجلس النقد والقرض (C.M.C):** هو مجلس وطني، له مهمة إدارة بنك الجزائر، ويرأس هذا المجلس محافظ بنك الجزائر ويضم النواب الثلاثة للمحافظ وثلاث مندوبين عن الحكومة، حيث يوقع المحافظ الاتفاقيات ويمثل السلطات العمومية فيما يخص المجال المالي، ويمارس هذا المجلس مهامه كمجلس إدارة من خلال إشرافه على فتح وإغفال الفروع والوكالات، وكذا الإشراف على نظام مستخدمي بنك الجزائر بالإضافة إلى تحديد ميزانية بنك الجزائر، كما يمارس المجلس دوره الأساسي كمجلس نقدي من حيث سلطة القرار في مختلف المسائل المالية والنقدية، بالإضافة إلى تحديد شروط البنوك والمؤسسات المالية.

ب- **اللجنة المصرفية:** هي لجنة تراقب عمل البنوك والمؤسسات المالية، وتتابع مدى تطبيقها للقوانين والأنظمة الخاضعة لها، وتعاقبها عن كل مخالفة، كما يمكنها فرض عقوبة مالية

¹ - فائزة لعرفان، مرجع نفسه، ص 159-162.

لصالح خزينة الدولة، وتقوم هذه اللجنة بتحقيق الرقابة عن طريق متابعة الوثائق والمستندات.

ج- **مركزية المخاطر وعوارض الدفع:** هي لجنة مكلفة بجمع كل المعلومات الخاصة بأسماء المستفيدين وطبيعة وسقف القروض الممنوحة من طرف جميع البنوك والمؤسسات المالية والمبالغ المسحوبة، والضمانات المقدمة مقابل الحصول على كل قرض.

المبحث الثاني: واقع النشاط المصرفي الجزائري

يواجه القطاع المالي العالمي في السنوات الأخيرة العديد من التحولات الجذرية في الصناعة المصرفية ما بين ازدهار وانهايار، خصوصية وتأميم، اندماج وانكماش، مما زاد من حدة المنافسة وأخذت المؤسسات المالية والمصرفية في تقديم مجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات المالية والمصرفية، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى الميزات الرئيسية للنشاط المصرفي.

المطلب الأول: الهيكل الحالي للنظام المصرفي الجزائري

أولاً: بنك الجزائر

يعتبر بنك الجزائر من الناحية القانونية مؤسسة عامة وطنية لها شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلال المالي، فهو بنك البنوك، ويعد تاجراً في معاملاته مع الغير وبالتالي يخضع لأحكام القانون التجاري وتطبق عليه قواعد المحاسبة التجارية، وتتمثل مهمة بنك الجزائر في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب السيولة النقدية، لإضافة إلى أنه يقوم بتوزيع القروض بجميع الوسائل الملائمة، ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف¹.

ثانياً: البنوك التجارية:

وتتألف من²:

1- البنوك التجارية العامة: وهي البنوك المملوكة بالكامل للدولة و تستحوذ على أكبر حصة من السوق المصرفي حالياً حوالي 90% من إجمالي الأصول البنكية في السوق المصرفي الجزائري، وتمارس هذه البنوك عملها في هيئة بنوك ودائع بعد أن كانت عبارة عن بنوك متخصصة وقت إنشائها، وفيما يلي سوف نعرض نبذة عن كل بنك من هذه البنوك العامة .

¹- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2003، ص201.

²- فائزة لعرف، مرجع سبق ذكره، ص 163-166.

- **البنك الوطني الجزائري BNA:** يعتبر البنك الوطني الجزائري بنك ودائع واستثمارات وبنك المؤسسات الوطنية، ويقوم بالعديد من الوظائف، أهمها تنفيذ خطة الدولة فيما يخص الائتمان قصير و متوسط الأجل و القيام بعمليات و الخصم و الاعتمادات المستندية، ومنح الائتمان للقطاع الزراعي.
- **القرض الجزائري CPA:** يقوم هذا البنك بممارسة جميع العمليات المصرفية ودور الوسيط في العمليات المالية للإيرادات الحكومية وتقديم القروض للحرفيين والفنادق وقطاع السياحة و الزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإقراض أصحاب المهن الحرة قطاع الري والمياه.
- **بنك الجزائر الخارجي BEA:** يتولى البنك الجزائري الخارجي مهمة تسهيل العلاقات التجارية والمالية مع الخارج، من خلال تسهيل وتنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى.
- **بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:** بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري، يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنكا للتنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت و تمويل الأنشطة الخاصة والعمومية للقطاع الزراعي والقطاع الصناعي الزراعي، الري، و الصيد البحري، وجميع النشاطات التي تساهم في تطوير القطاع الزراعي.
- **بنك التنمية المحلية BDL:** بنك التنمية المحلية هو بنك تملكه الدولة، يخضع للقانون التجاري ويتولى كل عمليات البنوك المألوفة (الحسابات الجارية، التوفير، إقراض، ضمانات خدمات متنوعة)، لكنه يخدم بالدرجة الأولى الهيئات العامة المحلية في منحها قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل لتمويل عمليات الاستيراد و التصدير.
- **البنك الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP:** يعتبر مؤسسة عامة ادخارية، فهو يتحصل على الموارد من مختلف القطاعات الخاصة والعامة، ويقوم ببحث و تنشيط الادخار والتوفير وجمع مدخرات الجماعات المحلية

وتمويل بعض الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعي، والمساهمة في شراء الأراضي والبناءات للشركات العقارية.

2- البنوك التجارية الخاصة: فتح قانون النقد و القرض المجال للعديد من البنوك الخاصة للعمل بالجزائر تكريسا لمرحلة اقتصادية ركيزتها الأساسية المنافسة الحرة والعمل وفق آليات اقتصاد السوق، حيث تم منح الاعتماد للعديد من البنوك الخاصة من طرف مجلس النقد و القرض، و الجدول رقم(1-1) يبين البنوك التجارية الخاصة العاملة في الجزائر¹.

جدول رقم (1-1) البنوك التجارية الخاصة

| البنوك التجارية الخاصة |
|---|
| البركة بنك |
| سي تي بنك |
| بنك العرب للتعاون ABC |
| الوكالة الجزائرية للبنك CAB |
| نتيكسيس بنك |
| الشركة العامة Société Générale |
| البنك العام المتوسطي GBM |
| الريان بنك |
| بنك العرب الجزائر |
| البنك الوطني الشعبي الباريسي BNP |
| Paribas |
| ترست بنك |
| اركو بنك |
| بنك الخليج الجزائر |
| بنك هاوسنك للتجارة و المالية |

¹- فائزة لعرف، مرجع نفسه، ص 167.

المصدر: طارق خاطر، قوى التغيير الإستراتيجية في المجال المصرفي و أثرها على أعمال البنوك، مذكرة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2006، ص128.

حيث يعد بنك البركة الجزائري وهو بنك مختلط بالجزائر بين بنك البركة الدولي و بنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث ساهم الأول ب 49% والثاني ب 51% أول بنك خاص في الجزائر عقب صدور قانون النقد والائتمان في نفس السنة، وقد تم سنة 2002 اعتماد أربعة بنوك تجارية خاصة جديدة وهي بنك ترست الجزائري، اركو بنك، بنك الخليج العربي، بنك هاوسنك للتجارة والمالية.

ثالثا: المؤسسات المالية

شهدت الساحة المصرفية الجزائرية إنشاء العديد من المؤسسات المالية بداية من سنة 1995، وهذا في إطار تفعيل القطاع من خلال التنويع في المؤسسات المالية، وضمان ممارسة جميع المعاملات البنكية الحديثة منها و التقليدية بأقصى قدر ممكن¹. والجدول رقم (1-2) يبين مجموعة من المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر حتى الثالث الأول من سنة 2002.

جدول رقم (1-2) الهيئات المالية

| الهيئات المالية |
|-------------------------------|
| يونيون بنك |
| السلام |
| منى بنك |
| شركة إعادة التمويل الرهني |
| بنك الجزائر الدولي |
| سوفيناس |
| القرض الإيجاري العربي للتعاون |

¹ - فائزة لعرفان، مرجع نفسه، ص 168.

المصدر: طارق خاطر، مرجع سابق، ص129.

وتهدف هذه الهيئات المالية إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين هما:

- تقديم تمويل خاص أو المشاركة في حصص مشاريع أو مؤسسات.
- توزيع المخاطر بالحصول على الضمانات اللازمة من أجل السماح للبنوك في تمويل الاقتصاد والمؤسسات.

المطلب الثاني : خصائص العمل المصرفي

البنك كسائر المؤسسات له قانون خاص به ينظمه كنظم تسير الموارد و المنتجات وله إستراتيجية غير أنه يختلف عن المؤسسات الأخرى في كونه يخلق نقود ، يجمع الادخار من الأفراد، ويسير وسائل الدفع، وبالتالي له سمات خاصة تميزه عن القطاعات الأخرى، ومن خصائص النشاط المصرفي نجد :

أولاً: النشاط البنكي له هيكله معقدة

و هذه الميزة تظهر في جانبين من النشاط البنكي:

- 1- **المصالح العامة:** والتي لا تدخل مباشرة في نشاط البنك (الاستغلال) وهي متعددة مصلحة الدراسات الاقتصادية والمالية، مصلحة التسويق، المنازعات...¹ وغيرها، والتي بها عدد كبير من العمال وتكلف مبالغ باهضة ولا تدخل في الاستغلال المباشر.
- 2- **المصالح العملية:** وعددها كبير وهي موزعة على التراب الوطني وفي الخارج، وعلى شكل بنوك دولية وهذه المصالح لها علاقة مباشرة مع الاستغلال، وتقديم الخدمات والمنتجات البنكية .

ثانياً: النشاط البنكي يخلق منتج مرتبط: ويظهر مفهوم المنتج المرتبط عند الإنتاج أي أن مرحلة إنتاج واحدة تغطي منتوجين أو أكثر، كالحساب تحت الطلب يرتبط بالإيداع والسحب مثلاً: كالزبون الذي يقوم بطلب قرض يلزم عليه القيام بفتح رصيد مدين بقيمة القرض.

¹ - محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص75-76.

ثالثاً: البنك مؤسسة متعددة المنتوجات: هناك عدد كبير من المنتوجات البنكية التي تعرضها

لربائنها ولها خصائص عدة، والمنتوجات البنكية تتمثل في عدد كبير من الخدمات وهي:

1- الخدمات الصافية والمتمثل في الاستشارة والتسيير المالي لمحافظة الأسهم.

2- الخدمات المختلطة التي تمزج بين العمل و موارد التجهيز.

ولكن باستخدام الإعلام الآلي توسع هذا النوع من الخدمات التي تستخدم رأس المال ، فرأس

المال في هذه الحالة هو سبب تقديم هذه الخدمات مثل القروض وهذه الخدمات ناتجة عن

الوساطة المالية و النشاطات التجارية التي يقوم بها البنك¹، حيث يركز نشاط البنك الاستشاري

على وسائل حديثة و تقنيات كبيرة تستخدم في اتخاذ القرار، ففي الوقت الحالي معظم الخدمات

البنكية تستخدم وسائل تكنولوجية متطورة " logiciel".

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على النشاط البنكي

إن الأحداث المتغيرة والسريعة التي حدثت خلال العقدين الأخيرين من عمليات اندماجية

حسابات إلكترونية، منافسة، تضخم والضغط على السوق المالي، كان لها آثار على فعالية

إدارة البنوك ونشاطها المصرفي، وبالنظر إلى هذه المعطيات يمكن القول أن هناك خمس

اتجاهات سيكون لها تأثيراً جوهرياً على البيئة المستقبلية للإدارة في البنوك، ونختصرها فيما

يلي:

أولاً: تكنولوجيا الحسابات الإلكترونية:

تستخدم الحسابات الإلكترونية لترشيد عملية اتخاذ القرارات داخل البنك، وتستخدم في التحليل

الجغرافي في مسح المناطق التي يمكن للبنك أن ينشأ فيها فروع له، وتستخدم في دراسة السكان

(توزيعهم - حركاتهم - رغباتهم) والتي يقصد عليها في تحديد أنواع الخدمات التي يقدمها

لعملائه حالياً ومستقبلياً، وتؤثر على كافة العمليات التي يقوم بها البنك مع عملائه وتستخدم

¹ - محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص76.

الرسائل الالكترونية لوضع خطط ربحية للبنك وتخطيط سوق العمالة والعملاء وعلاقاته بسوق الاستثمار والمستثمرين.

ثانيا: نظام المعلومات الإدارية:

تؤثر نظم المعلومات الإدارية الحديثة والفعالة على كفاءة الإدارة البنكية، فهي تدعم وتساند عمليات المراجعة ومتابعة التخطيط والرقابة، لتنمية الأعمال والعاملين وسيكون لها آثار على المدى البعيد في سرعة عملية اتخاذ القرارات وكذلك على تدريب العاملين في كافة المستويات الإدارية.

ثالثا: التنوع:

تتجه البنوك نحو تنوع الخدمات التي يقدمها، فهي توسع من الأنشطة التي تقوم بها والتي تؤثر من قريب أو من بعيد على الجوانب المالية، مما يستوجب عليها تنمية أساليبها التسويقية وتجديدها، وسيعطي هذا الاتجاه أهمية متزايدة للتخطيط الإستراتيجي، فمعدل التنوع في تقديم خدمات جديدة له أثر كبير على التخطيط الإستراتيجي في عمل أي بنك، وفي تحديد مساره المستقبلي.

رابعا: العالمية:

بدأت البنوك في التوسع عالميا من خلال وكلاء ومكاتب التمثيل الدائمة وفروع وبنوك مشتركة من الشركاء المحليين، لذلك فإن الاتجاه في المستقبل يكون نحو إنشاء بنوك متعددة الجنسيات بتمويلها للمشاريع الائتمانية وبالتالي سيكون هذا الاتجاه أثر من نمط إدارة هذه البنوك وهياكلها التنظيمية ومجال عملها وتعاملها.

خامسا: التغير الاجتماعي:

سرعة التغير الاجتماعي واتساع نطاقه يضيفان بعدان جديان إلى الفعالية المحتملة والمرتبقة للإدارة في البنوك فيجب عليها أن تعطي اهتماما متزايدا للأبعاد الاجتماعية لنشاطها. هذه الاتجاهات الخمس متجمعة تؤدي إلى نتيجة حتمية وهي أنظمة وأدوات الإدارة في البنوك تحتاج إلى مزيد من التطور والتحديث والتنمية.

المبحث الثالث: أدوات التمويل في النظام البنكي الجزائري

تعتبر وظيفة التمويل من الوظائف البالغة الأهمية، ومن الضروريات اللازمة لأي قطاع، ذلك لما توفره من أموال لازمة لتغطية نفقات المشاريع المختلفة بقدر حاجتها المطلوبة.

المطلب الأول: مفهوم التمويل

• **تعريف حول التمويل:** لقد أعطيت تعاريف عديدة للتمويل نذكر منها:

أولاً: يعرف التمويل على أنه مجموعة من الأسس والحقائق التي تعامل في تدبير الأموال وكيفية استخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو منشآت الأعمال أو الأجهزة الحكومية¹.

ثانياً: يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها. وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية:

1- تحديد دقيق لوقت الحاجة له

2- البحث عن مصادر للأموال

3- المخاطر التي تعترض أي نشاط يزواله الإنسان

وطالب التمويل بهذا المفهوم ليس فقط الشركات بأنواعها بل وأيضا الأفراد والأسر والدول، وكل شخص منا مسؤول عن التمويل، سواء كان هذا التمويل خاص بمشروع كبير أو تدبير شؤون البيت، فانه يواجه بصورة متوقعة للتدفقات النقدية الداخلة من المتحصلات من جهة والتدفقات النقدية الخارجة نتيجة للمدفوعات من جهة أخرى، ومسؤولية الممول هي محاولة التأكد من حسن تدبير المتحصلات والمدفوعات بحيث يتيسر المال دائما للوفاء بالمدفوعات اللازمة كما ظهرت .

¹ - بو الحبة عبد الحكيم، مشكل التمويل في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 1998، ص 27.

المطلب الثاني: مخاطر التمويل

يمكن أن تقسم مخاطر التمويل إلى:

- مخاطر مادية.
- مخاطر فنية.
- مخاطر اقتصادية.

أولاً: المخاطر المادية:

وهي تلك المخاطر التي قد تتلف بعض السلع المادية التي هي نتاج العمل الذي مولناه، فنحن في هذه الحالة لا نستطيع أن نسدد المبالغ التي اقترضناها (مولنا أنفسنا بها) مما يلحق بنا خسائر، أي تكاليف إضافية.

ثانياً: المخاطر الفنية:

وهي تلك المخاطر التي تتبع من حقيقة أن مهارة المنتج قد لتتناسب مع طموح خطته، ومن أجل ذلك فإنه بالرغم من الوسائل المعروفة فإن المنتج قد يفشل في عمل الشيء المرغوب لأنه غير مؤهل فنيا لاستخدام عناصر الإنتاج، خاصة التعامل مع الآلات الحديثة، أو إذا نجح في عمله فإنه قد يستهلك من أجل ذلك موارد أكثر من تلك التي حددها عند وضع الخطة، وهذا هدر للموارد و بالتالي يلحق بالمنتج خسائر لم تكن في الحسبان، لذا تركز المصانع على الفنيين المهرة في العملية الإنتاجية حتى و لو كانت تكلفة تشغيلهم عالية.

3- المخاطر الاقتصادية:

وهي تلك المخاطر الناجمة عن أسباب اقتصادية بحتة، وتنقسم في هذا السياق إلى نوعين:
أ- خطر انخفاض الطلب على المنتج الذي مولناه، مما يعني عدم الحصول على مردود مالي نسد من خلاله أقساط التمويل وباقي الالتزامات الأخرى، والأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الطلب عن السلعة المنتجة أو انخفاض الخدمة كثيرة، منها المنافسة، انخفاض الدخل، نوع السلعة... وغيرها.

ب- مخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج المخطط له، وبالتالي قد لا يمكن إنتاجه.

المطلب الثالث: مصادر التمويل

يمكن لنا أن نقسم مصادر التمويل إلى¹:

أولاً: من حيث الملكية: وتنقسم إلى:

1- التمويل من المالكين أنفسهم وذلك من خلال عدم توزيع الأرباح، زيادة رأس المال، ويطلق عليه بأموال الملكية

2- التمويل من غير المالكين (المقرضين)، وقد يكونوا موردين للمنشأة، أو بنوك أو مؤسسات مالية... الخ، ويطلق عليه بأموال الاقتراض.

ثانياً: من حيث النوع: وينقسم إلى:

1- تمويل مصرفي: وهو الذي نحصل من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

2- تمويل تحاري: وهو الذي نحصل عليه من التجار.

ثالثاً: من حيث المدة (الفترة الزمنية): وينقسم إلى:

1- تمويل طويل الأجل: مثل القروض البنكية، السندات.. الخ، وتكون مدته أكثر من 10 سنوات.

2- تمويل متوسط الأجل: وهو ذلك النوع من التمويل الذي يمتد ما بين السنة والعشرة سنوات مثل القروض المصرفية.. الخ.

3- تمويل قصير الأجل: وهو الذي تكون مدته أقل من سنة، مثل القروض البنكية، التمويل التجاري، أدونات الخزينة.. الخ.

وقد نجد البعض قد دمج ب مع النوع ج في تصنيف واحد.

¹ طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2010، صص 25-26.

رابعا: من حيث المصدر: وينقسم إلى:

1- تمويل داخلي: ويكون مصدره من المؤسسة نفسها أو مالكيها، مثل بيع الأصول أو تأجيرها أو حجز الأرباح..الخ.

2- تمويل خارجي: ويكون مصدره من خارج المؤسسة وبعيدا عن مالكيها مثل الاقتراض البنكي، التمويل التجاري، السندات..الخ.

خصائص مصادر التمويل¹:

1- تاريخ الاستحقاق: وهو تاريخ سداد القروض ويتميز بثلاث فترات:

أ- قصيرة: يتم السداد خلال أقل من سنة.

ب-متوسطة: يتم السداد مابين السنة وعشرة سنوات.

ج- طويلة: يتم السداد بعد عشرة سنوات.

2- الدخل: حيث يمتاز الدخل بما يلي:

أ- الأولوية: إذ يوجد هناك أولويات لمن يحصل على دخله أولا من المقرضين.

ب-المقدار: إذ أن لكل مقرض دخل يتحدد مسبقا(باستثناء أموال الملكية).

ج- التأكد: لكل مقرض دخل محدد بغض النظر عن الأرباح أو الخسائر التي حققها المقرض(باستثناء أموال الملكية).

3- السيطرة: المقرضين الخارجيين بإمكانهم طلب تصفية الشركة أو بيعها، للحصول على

حقوقهم حالة عدم حصولهم عليه

4- الأداء: لايحق للمقرضين الخارجيين إدارة الشركة بل أن الإدارة تمارس من قبل المالكين.

¹ - طارق الحاج، مبادئ التمويل، مرجع سبق ذكره، ص 27-28.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة هذا الفصل تبين لنا أن العمليات الرئيسية البنكية تنصب على تجميع الأموال الفائضة من الأفراد والمؤسسات واستثمارها في الأوراق المالية أو إقراضها للمؤسسات الاقتصادية والأفراد وفق معايير تجارية، ويتوجب على البنوك اليوم لتحقيق أهدافها الرئيسية تنظيم مواردها و وظائفها بطريقة فعالة وفق عوامل داخلية و خارجية مختلفة، و هو ما يسمح لها بتحقيق ميزة تنافسية في ظل الظروف المحيطة المتغيرة باستمرار.

وقد مر الجهاز المصرفي بعدة مراحل منذ الاستغلال إلى يومنا هذا، وظهرت عدة قوانين وإصلاحات مالية بارزة مثل 1967-1979 وقانون النقد والقرض 10/90 الذي سمح بدعم وتوسيع الشبكة البنكية من بنوك خاصة وفروع أجنبية.

كما تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى أهمية التمويل وإلى أنواع التمويل، ودراسته من خلال المصدر والغرض الذي استخدم لأجله والمدة، ومن خلال هذا توصلنا إلى أن التمويل له أهمية كبيرة في جميع مراحل الدورة الإنتاجية (تمويل الاستثمار، تمويل الإنتاج، تمويل التسويق).

الفصل

الثاني

القطاع الفلاحي

في الجزائر

تمهيد:

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر من أهم القطاعات الاقتصادية، وذلك لأنه يشغل نسبة كبيرة من اليد العاملة، ويعمل على توفير الغذاء أو على الأقل نسبة معتبرة منه لمجموع السكان، ويعمل على تنمية القطاع الصناعي، كما أن أهمية القطاع الفلاحي ترجع إلى مختلف الإمكانيات التي يتوفر عليها هذا القطاع، والتي تتمثل في المساحات الفلاحية الشاسعة بسهولة الساحلية، والهضاب العليا والسهوب والمساحات الصحراوية، كما تكمن أهميته في اليد العاملة حيث يشتغل في هذا القطاع عدد كبير من السكان الريفيين، كما أن تطور القطاع الفلاحي أدى إلى ضرورة استخدام عمال مؤهلين وإطارات سامية في مختلف التخصصات وكذا المسيرين. لقد مر القطاع الفلاحي بعدة مراحل أساسية كانت كل مرحلة تعبر بمثابة إدخال إصلاحات مختلفة على القطاع الفلاحي بصفة عامة، بهدف تحسين الإنتاج والإستغلال، وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: وضعية القطاع الفلاحي في ظل النظام الاشتراكي

المبحث الثاني: القطاع الفلاحي في ظل اقتصاد السوق

المبحث الثالث: آفاق القطاع الفلاحي

المبحث الأول: وضعية القطاع الفلاحي في ظل النظام الاشتراكي

قبل 1830 كانت الفلاحة الجزائرية تستغل بطرق تقليدية بسيطة، أما أثناء الاستعمار فكانت الوضعية الفلاحية متدهورة، نتيجة استيلاء الاستعمار الفرنسي على جميع الأراضي الجزائرية واستنزاف خيراتهم، وهذا ما أوقع الجزائر بعد الاستقلال في وضعية صعبة، دفعتها للبحث عن طرق من أجل تطوير القطاع الفلاحي و النهوض به.

المطلب الأول: القطاع الفلاحي قبل وأثناء الاستعمار

تعتبر الجزائر بلد زراعي منذ القديم، حيث كانت الجزائر تنتج كثير من المواد الفلاحية، وهو ما جعلها عرضة لعدة هجومات استعمارية مختلفة، والمنتوج الفلاحي الأساسي في ذلك الوقت القمح، وذلك لأهمية هذا المنتوج كمادة أساسية للغذاء وكان يمثل 90% من صادرات الجزائر وعليه فإن الجزائر كانت من حيث التخصص الدولي، دولة متخصصة في إنتاج القمح ولكن التخصص كان تلقائيا غير موجه ولا مقصود¹.

كما أن الأراضي الزراعية قبل عام 1830 مقسمة على النحو التالي:

- 1- أراضي البايك: وهي أراضي خصبة، قريبة من المدن كان إنتاجها يعود إلى الدولة.
- 2- أراضي العزل: وهي أراضي التي يصادرها أو يشتريها الباي، ثم يتنازل عنها إما لكبار موظفيه أو لبعض القبائل التي تدعى العزل.
- 3- أراضي العرش "القبيلة": وهي الأراضي قليلة الخصوبة، يقع معظمها في الجبال، أو هي أراضي بور تقوم القبيلة باستغلالها على نحو مشاع بين أفرادها.
- 4- أراضي الأحباس: وهي الأراضي التابعة إلى مؤسسات الدينية ذات المنفعة الجماعية في استخدامها، ولكنها غير فرديا.

¹ - حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 119.

وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، رأت فرنسا أن تعمل على تحويل الزراعة في الجزائر من زراعة وطنية إلى زراعة موجهة تخدم بالدرجة الأولى فرنسا، وذلك عن طريق قرارات خاصة بمصادرة وسعة للأراضي وتوزيعها على الأوروبيين المستقدمين من فرنسا ومن أهم هذه القرارات:

- قرار مصادرة أراضي العرش أو القبيلة في سنة 1832.
- قرار مصادرة أراضي الأحباس "الأوقاف" سنة 1844.
- قرارات 1871 الخاصة بمصادرة أراضي الأشخاص الذين ساهموا في ثورة المقراني والشيخ حداد من الثورات¹.

وأعيد توزيع هذه الأراضي الخصبة على ملاك جدد تم استقدامهم من فرنسا ومقاطعتي الألزاس واللورين واسبانيا والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (1-2) المساحة الخصبة وعدد المستغلين لها

| فئات المساحة المستغلة | عدد المستغلين الأوروبيين | المساحة المستغلة بالهكتار |
|-----------------------|--------------------------|---------------------------|
| اقل من هكتار | 2393 | 800 |
| من 1-10 هكتار | 5039 | 21800 |
| من 10-50 هكتار | 5585 | 135300 |
| من 50-100 هكتار | 2635 | 186900 |
| المجموع | 22037 | 2725900 |

المصدر: بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، 2004، ص35.

لقد امتلك الأوروبيون أخصب الأراضي وأجودها، حيث كانوا يمتلكون معظم الأراضي الممتدة على السهول والهضاب، كما عمل الفرنسيون على تطوير الفلاحة بالجزائر بسرعة، فما أن لبثت حتى أصبحت زراعة حديثة متطورة تستخدم الآلات والأسمدة والمبيدات.

¹ - حسن بهلول، مرجع نفسه، ص125.

وانتقلت الزراعة في الجزائر من زراعة داخلية، خاصة بالاكثفاء الذاتي إلى زراعة سوقية موجهة لما تحتاجه السوق الفرنسية، متجهة بذلك للبحث عن الربح النقدي الذي يمثل الحافز الأساسي لزيادة الإنتاج في أي بلد رأسمالي كفرنسا، ومن أهم هذه الزراعات الموجهة هي زراعة الكروم، وخاصة المنتجة للخمر، وزراعة أشجار الفواكه، المتمثلة في الحمضيات، وبعض الزراعات الصناعية.

وهكذا سيطرت الفلاحة الفرنسية على الفلاحة الأصلية، وانتقلت الزراعة من تقليدية إلى زراعة متطورة عصرية في يد المعمرين الفرنسيين، وتقليدية في المناطق الجبلية في يد السكان الجزائريين.

ولكن وبعد أن نالت الجزائر استقلالها عام 1962، وقعت هجرة جماعية للأوروبيين من الجزائر نحو فرنسا وقد نشأت عن هذا الوضع نتائج خطيرة متمثلة في:

- لقد تعمد المعمرين أثناء هجرتهم من الجزائر، إلحاق الضرر بالمحصول الزراعي لذلك الموسم، وذلك بهدف تجويع الجزائريين.
 - تحطيم كثير من الآلات ووسائل الإنتاج الفلاحية، وتخریب كثير من المزارع، وحتى بعض المصانع بأكملها، بهدف توقيع الجزائر في أزمة اقتصادية ومالية.
 - قد تم بيع الكثير من أراضي المعمرين إلى بعض الملاك الجزائريين، خاصة الإقطاعيين منهم وأتباع فرنسا بهدف القضاء على النظام الفلاحي الجزائري.
- كل هذه الظروف أدت إلى قيام العمال الزراعيين، بالإستلاء على بعض المزارع وتولوا إدارتها وأنقذوا جزءا هاما منها من المحصول الزراعي لتلك السنة، وتكونت تلقائيا لجان تسيير من العمال والفلاحين، بدأت تدير العمل في المزارع الشاغرة التي تركها المعمرين.
- حيث أعلنت الدولة الجزائرية على منع نقل الملكية، كما تم تأسيس لجان التسيير الذاتي -25 15 تشرين الأول 1962، ثم جاءت مراسيم مارس 1963، تأكيدا لوضع التسيير الذاتي في الجزائر، وتنظيمها للحلول التلقائية التي واجهت الزراعة في الجزائر.

المطلب الثاني: وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة (1962-1990)

واجهت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا صعبا، من حيث أن نتيجة التخريب والحرب الاستعمارية كانت كارثية، لاسيما بعد تنفيذ سياسة الأرض المحروقة التي دمرت العديد من الهياكل الاقتصادية، هذا ما دفع إلى وضع سياسات وأنظمة مختلفة، والتي بدورها أعادت صياغة تسيير الأراضي المهمل والمخرية.

أولا: القطاع الفلاحي المسير ذاتيا

أنشئ بموجب مرسوم 22 مارس 1963، وكانت الأرضية الأولى لهذا المرسوم، مستمدة من خلال قرارات مؤتمر طرابلس، حيث أعطى أهمية كبرى للقطاع الزراعي، وركز العمل على ثلاثة أهداف رئيسية، وهي الإصلاح الزراعي، استخدام الأساليب الحديثة، المحافظة على تراث الأراضي الجزائرية¹.

1- مراحل تطبيق أسلوب التسيير الذاتي:

- المرحلة الأولى (الأمالك الشاغرة): هي الاستيلاء على المزارع والأمالك، من طرف المنظمات الوطنية كالجيش الوطني الشعبي، والإتحاد العام للعمال الجزائريين، وقدماء المجاهدين، هذا ما دفع السلطات المسؤولة، أن تتدخل باسم حماية المصالح العامة، وذلك عن طريق قرارات ومراسيم ونصوص رديعية لحماية الأمالك الشاغرة.
- المرحلة الثانية (التأميم الجزئي): امتدت هذه المرحلة من مارس إلى ماي 1963، وتم فيها تأميم الوحدات الزراعية، لكبار المعمرين الفرنسيين وكانت حوالي 20000 هكتار.
- المرحلة الثالثة (التأميم الكامل): وقد تم في هذه المرحلة، انطلاقا من 12 أكتوبر 1964 أصبح القطاع المسير ذاتيا يتربع على مساحة 2632000 هكتار من أخصب الأراضي وأجودها.

¹ - موسى رحمانى، محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر 1962-1987، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990، ص 29.

2- هياكل التسيير الذاتي:

تم الأخذ بعين الاعتبار أسلوب التسيير الذاتي رسميا، بصدور قرار رقم 68-653 المؤرخ في

30 ديسمبر 1968، والخاص بتشكيل هيئات التسيير الفلاحي المتمثلة في¹:

- **الجمعية العامة للعمال:** وهي الهيئة العليا ويحدد أعضاؤها سنويا وفق برنامج الإنتاج.
- **مجلس العمال:** تنتخبه الجمعية العامة، ويكون عدد عمال الوحدة أكثر من 50 عاملا .
- **لجنة التسيير:** هي المسؤولة على نشاط المزرعة تضم ما بين 3 إلى 11 عضوا منتخبين.
- **الرئيس:** ينتخب سنويا من طرف لجنة التسيير بالأغلبية، ويشترط أن يكون من أعضائها.
- **المدير:** تعينه وزارة الفلاحة، ولا ينتخب وهو يمثل الدولة في الوحدة الإنتاجية، ويعتبر عضوا في لجنة التسيير.
- **الدواوين المساعدة للمزرعة المسيرة ذاتيا:** وهي مؤسسات مختصة، تقوم بتمويل وتموين المزارع المسيرة ذاتيا.

ثانيا: قطاع الثورة الزراعية

وضع قانون الثورة الزراعية في 1971/11/08، وهو شامل بكل ما يتعلق بتنظيم زراعة الأرض

من حيث الملكية، والتأجير والحماية وحقوق العمال، ومن ثم فإن القانون الزراعي لا يكون سوى تشريعا ينظم ملكية الأرض، وطرق ووسائل استغلالها والحصول على عوائدها².

- **محتويات قانون الثورة الزراعية:** يمكننا تقديمها في نقاط هي:
- تنظيم ملكية الأرض من حيث: شروط التملك ومقداره ونوعيته وانتقاله.
- تنظيم الإنتاج الزراعي من حيث مناطقه، أنواعه، دوراته، خدماته وتوزيعه.
- تحسين الإنتاج الزراعي بتنظيم التجارب العلمية.

¹ - عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 55.

² - عمر صدوق، محاضرات في قانون الثورة الزراعية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 45.

• مراقبة التموين والتسويق، بتجميع الفلاحين في "تعاونيات الثورة الزراعية"، حيث تصبح هذه التعاونيات قطاع، يماثل القطاع المسير ذاتيا، ويعمل على نفس القواعد، ويعاني من نفس الأعباء وتدخلات السلطات المحلية أو المركزية، ورغم أنهما كانا يستهلكان 3/2 رأس المال المستخدم في الزراعة، فهما لا ينتجان سوى 3/1 من القيمة المضافة في الزراعة، بينما القطاع التقليدي كان يقدم 3/2 الإنتاج الزراعي¹.

• ميدان تطبيق الثورة الزراعية:

- توعية وترشيد وشرح أبعاد الثورة الزراعية وتوضيح فكرتها، أي الإصلاح الجذري لهيكل الاقتصاد الوطني في القطاع الزراعي.
- توزيع الأراضي على المستفيدين منها، وفق تعاهد مبرم بين الفلاح والدولة، ويتم فيه تحديد حقوق وواجبات كل من الطرفين.
- تحديد قطعان الماشية والنخيل بالمناطق السهلية والهضاب العليا وكذا الصحراوية.

لقد اتسمت مرحلة تطبيق الثورة الزراعية، بمحاولة إلغاء الضرائب على الفلاحين، وتدعيم القروض الموجهة للقطاع الاشتراكي، فكان العتاد الفلاحي يباع بأقل من سعر التكلفة، وأقل من سعر شراء المستورد به، وكذا نفس الشيء بالنسبة للأسمدة والمواد الكيماوية، المحلية منها والأجنبية، كما تم بعد سنة 1978، رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 33%، وهذا لدفع القطاع الفلاحي إلى الإنتاج من جهة، وتثبيت القوة العاملة من جهة أخرى.

المطلب الثالث: إعادة الهيكلة والمستثمرات الفلاحية

عرف القطاع الفلاحي تحولا جديدا سنة 1987، حيث أجريت عدة تغييرات، وذلك بصدور القانون (87-19) المؤرخ في 1987/12/08، المتضمن تحديد طريقة استغلال الأراضي الفلاحية ذات الملكية العامة، وحقوق وواجبات المنتجين، وركز على كيفية تكوين المستثمرات الفلاحية، والقانون الأساسي للمستثمرة الفلاحية.

¹ - أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص ص 39، 38.

ووضع هذا القانون لحل بعض مشاكل إعادة الهيكلة سنة 1981 والتي كان من نتائجها:

- ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الفلاحي.
- انعدام العلاقة بين دخل العمال ونتيجة العمل.
- عجز الميزان التجاري الغذائي بسبب زيادة الواردات الغذائية.
- كثرة التدخلات في شؤون العمال المسؤولين عن تسيير مزارعهم.

أولاً: قانون المستثمرات الفلاحية

"تمنح الدولة المنتجين الفلاحين المعنيين بهذا القانون، حق الإنتفاع الدائم، على مجمل الأراضي التي تتألف منها المستثمرة، مقابل دفع إتاوة من طرف المستفيدين، يحدد كيفية تحصيلها وتخصيصها في قوانين المالية¹."

ووضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية شروطا جديدة لمنح المستثمرات الفلاحية، حيث أعطت الأولوية للفلاحين الذين يثبتون خبرة 5 سنوات فما فوق، أو للشباب الحاصلين على شهادات في المجال الزراعي، وعليه أمرت ذات المصالح كافة المديرات الولائية، بتسهيل الإجراءات الخاصة بمنح الأراضي الموجهة للاستثمار، وطالبت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بتحديد المحيطات الخاصة، بإنشاء المستثمرات الجديدة للفلاحة، وتربية الحيوانات، بأخذ المعطيات المتوفرة، واحترام المخطط الوطني لنوعية الأراضي، وخصوصية المناطق وكذا طابعها².

ثانياً: أهداف قانون المستثمرات الفلاحية

يهدف قانون المستثمرات الفلاحية إلى ما يلي:

- تحرير المنتجين من عوائق البيروقراطية، وتحقيق اللامركزية لهياكل الإنتاج الفلاحي.
- إعطاء الفلاحين المنتجين، حق التمتع بالاستغلاليات الفلاحية الجماعية.

ثالثاً: مراحل تطبيق قانون المستثمرات الفلاحية

¹ - المادة 6 من القانون 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 والمتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأموال الدولة والصادرة بالجريدة الرسمية بتاريخ 9 ديسمبر 1987، العدد 50.

شاهد يوم 27/04/2016 http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/185833 - ²

وتم ذلك بصدور منشور وزاري مشترك بين الوزارات الثلاث: الفلاحة، المالية والداخلية، وتم تطبيق القانون، وأهم المراحل التي مرت بها العملية هي:

- **مرحلة الشرح:** وذلك على المستوى الولائي وعلى مستوى المزرعة.
- **مرحلة إنشاء اللجان:** تقوم بتوزيع أراضي المزارع بين الجماعات الجديدة في المستثمرة الفلاحية وتخصيص وسائل الإنتاج.
- **مرحلة إنشاء اللجان التقنية:** مهمتها القيام بالجرد المادي لوسائل الإنتاج، والإشراف على تكوين الجماعات وتوزيع الأراضي.
- **مرحلة توزيع الأراضي ووسائل الإنتاج:** الجماعات الجديدة هي التي تتولى توزيعها.
- **عقود الاستفادة:** هي وثيقة مصادق عليها من طرف الوالي، وهذا العقد هو قرار تخصيص على المشتلات العقارية للمزرعة، وقوائم الممتلكات وقيمتها.

رابعاً: تقييم المستثمرات الفلاحية

من بين نتائج هذه التجربة نجد ما يلي¹:

- استفادة فئات غير معنية بالقطاع من أراضي فلاحية.
- إصلاحات 1987 لم تحقق الأهداف المرجوة، حيث بقيت الجزائر مرتبطة بالسوق العالمية لاستيراد المواد الغذائية.
- توفير شروط الانتقال نحو اقتصاد السوق، أي أصبح هذا القطاع، يعتمد أساساً على احتياجات ومستلزمات السوق، وهذا بفضل إصلاحات
- وفي الأخير نستطيع القول أن القطاع الخاص كانت له حصة الأسد بنسبة 64 % من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة.

¹ - مجولين دهبنة، إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة، آفاق وتطوير سهل الوطانية في إطار سياسة الدعم الفلاحي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2006، ص 23.

المبحث الثاني: القطاع الفلاحي في ظل اقتصاد السوق

بحلول سنة 1989 ودخول الجزائر في مرحلة جديدة، هي مرحلة اقتصاد السوق كانت الضرورة لإحداث تغيير جذري في هيكله الاقتصادي الوطني، ومنه في بنية القطاع الفلاحي ولهذا حظي القطاع الفلاحي باهتمام كبير من قبل السلطة الاقتصادية والسياسية في الجزائر حيث أولته عناية خاصة بين قطاعات الاقتصاد الوطني، وقد أصبح هذا القطاع يمثل الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بوضع مخطط وطني لتنمية القطاع.

المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات

شهد القطاع الفلاحي خلال الفترة (1990-2000)، بالبحث عن الإنعاش وانطلاقه من جديد من قواعد ترمي إلى احتواء رهانات التبعية الغذائية، وذلك على إثر التراجع الذي حدث سنة 1986 في سوق المحروقات، وإعطاء الفلاحة مكانتها الأولوية ضمن الانشغالات الوطنية¹.

وقد سطرت الدولة خلال هذه الفترة، برنامجا تنمويا خاصا، أرادت من ورائه رفع مردودية الاستثمار الفلاحي، فإضافة إلى الإصلاحات التي مست القطاع الفلاحي منذ عام 1987 والتي حاولت إعادة تنظيمه، تميزت هذه المرحلة بارتفاع حجم النفقات الموجهة لتدعيم القطاع الفلاحي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2-2): تطور حجم النفقات ذات الطابع النهائي الموجهة للقطاع الفلاحي

(الوحدة: مليون دينار)

خلال الفترة (1990-2000)

| السنوات | 1990 | 91 | 92 | 93 | 94 | 95 | 96 | 97 | 98 | 99 | 2000 |
|-------------|------|-----|------|------|------|------|----|------|-------|------|------|
| حجم الإنفاق | 9.02 | 9.8 | 12.5 | 18.2 | 22.1 | 23.2 | 28 | 28.5 | 36.01 | 42.3 | 43.5 |

المصدر: بن سميحة دلال، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2004، ص90.

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، إستراتيجية التنمية الفلاحية، جويلية 2001، ص21.

ويتضح من خلال الجدول الأهمية التي حظي بها القطاع الفلاحي خلال الفترة (1990-2000)، فقد ارتفع حجم النفقات الموجهة لتدعيم هذا القطاع من 9.02 مليون دينار جزائري سنة 1990 إلى 43.535 مليون دينار جزائري سنة 2000، وذلك بزيادة تقدر قيمتها ب 34.515 مليون دينار جزائري، أي بنسبة تقدر ب 382.65%، وهذا راجع للإستراتيجية المتبعة من طرف الدولة لتنمية هذا القطاع بما يكفل لها التخلص من رهانات التبعية الغذائية. وفي مقابل هذا شهدت هذه المرحلة ارتفاع ملحوظ في حجم القيمة المضافة الفلاحية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2-3): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام وتكوين القيمة المضافة

الكلية (1991-2000) (الوحدة: مليار دينار)

| السنوات | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---------------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| القيمة المضافة الفلاحية (ق.م.ف) | 87.31 | 128.4 | 131.1 | 145.6 | 196.6 | 277.8 | 240.4 | 311.3 | 336.2 | 332 |
| القيمة المضافة الكلية (ق.م.) | 679.8 | 838.6 | 919.3 | 115.6 | 156.9 | 204.8 | 221.2 | 219.8 | 253.9 | 336.0 |
| الناتج الداخلي (P.I.B) | 862.1 | 107.5 | 116.5 | 149.1 | 178.9 | 200.5 | 257.0 | 277.1 | 318.7 | 402.2 |
| ق.م.ف/ق.م. % | 12.84 | 15.31 | 14.26 | 12.59 | 12.52 | 13.56 | 10.86 | 14.16 | 13.24 | 9.58 |
| ق.م.ف/P.I.B % | 10.12 | 11.94 | 11.25 | 9.76 | 10.98 | 13.85 | 9.35 | 11.23 | 10.55 | 8.05 |

المصدر: بن سميحة دلال، مرجع نفسه، ص91.

ونلاحظ من خلال هذا الجدول ارتفاع ملحوظ لحجم القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي خلال المرحلة (1991-2000)، بحيث ارتفعت القيمة المضافة الفلاحية من 87.31 مليار دينار سنة 1991 إلى 332 مليار دينار سنة 2000، نظرا للجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع، وبالرغم من تحسن حجم القيمة المضافة الفلاحية خلال هذه الفترة إلا أن نسبة مشاركتها في القيمة المضافة الكلية قد انخفضت من 12.84% سنة 1991 إلى 9.58% سنة

2000 كما انخفضت نسبة مشاركة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام من 10.12% سنة 1991 إلى 8.05% سنة 2000.

ويعود مستوى هذه النتائج إلى حد ما، إلى التحولات المتكررة التي عرفها القطاع الفلاحي وطبيعة الإصلاحات التي تعرض لها، واحتمالا إلى ضعف التسيير في المستثمرات وصعوبة الحصول على القروض.

تقييم القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات:

تتعدد أوجه الإختلالات التي يعانها القطاع الفلاحي من حيث طبيعة الأراضي التي يتكون منها وحجم ودرجة تطور الوسائل التي يستعملها... وغيرها¹.

1- طبيعة الأراضي الفلاحية: إن إجمالي المساحة الفلاحية في الجزائر لا تتجاوز 8 مليون هكتار، ولا تمثل سوى 3% من مساحة الجزائر (1990-1999).

2- القطاع الفلاحي ومشكلة الري: إن الجهود التي بذلتها الدولة في إطار بناء السدود وحفر الآبار، أمر فرضته ظروف المناخ الشبه القاري الذي تتميز به بلادنا، فمعدل التساقط والذي يعد ضعيفا نسبيا (200ملم/سنويا) لا يكفي لسد احتياجات القطاع الفلاحي من المياه.

3- وضعية المكننة في القطاع الفلاحي: شهدت مرحلة التسعينات تحسن ملحوظ في مستوى المكننة في القطاع الفلاحي حيث قدر معدل المكننة في هذا القطاع 1 جرار لكل 45 هكتار و 1 آلة حاصدة لكل 306 هكتار.

وفيما يتعلق بتجديد حظيرة العتاد، فقد كان من المفروض أن يقنتي القطاع الفلاحي من 6000 إلى 7000 جرار ومن 400 إلى 500 حاصدة كل سنة، إلا أنه لم يتم بيع سوى 30 حاصدة سنة 1995 و 47 حاصدة سنة 1999 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹ - بن سميحة دلال، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000)، مرجع سبق ذكره، ص 92.

جدول رقم (2-4): تطور شراء العتاد الفلاحي خلال الفترة (1990-1999) (الوحدة:آلة)

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1999 |
|----------|------|------|------|------|------|------|------|
| الجرارات | 4342 | 6837 | 6185 | 4575 | 2424 | 1329 | 1008 |
| الحاصدات | 493 | 472 | 568 | 199 | 147 | 30 | 47 |

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، إستراتيجية التنمية الفلاحية، مرجع سبق ذكره ص 113.

المطلب الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA

أولاً: مفهوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

هذا المخطط شرع في تنفيذه سنة 2000 كإطار للسياسة الحالية للتنمية الفلاحية، قصد الوصول إلى بناء فلاحية عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.

ثانياً: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

1- الأهداف العامة: وتتمثل في¹:

- تغطية الاستهلاك السكاني بواسطة الإنتاج الوطني.
- تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني بالنسبة للمنتجات الغذائية.
- ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة المقارنة.
- تحقيق تنمية مستدامة، في إطار المحافظة على الموارد الطبيعية.
- تعزيز تصدير المنتجات الزراعية ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية لا سيما المنتجات الزراعية البيولوجية.
- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها و رفع مدا خيل المزارعين.

¹- بوعزيز عبد الرزاق، محاولة تقسيم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 50-51.

2- الأهداف المكتملة: تضطلع هذه الأهداف بحث ودعم الإستغلالات الفلاحية عن طريق:

- تنمية القدرات الإنتاجية للوحدات الفلاحية ووسائل إعادة الإنتاج بالإضافة للاستعمال الرشيد والعقلاني للموارد الطبيعية.
- تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية والمزروعات، وهذا في إطار التكيف الإنتاجي في المناطق الخصبة، وتحقيق التكامل الفلاحي الصناعي خاصة في (الحبوب، الحليب، البطاطا، الفواكه، اللحم الأحمر والأبيض....).
- تكييف أنظمة استغلال أراضي المناطق الجافة وشبه الجافة، بواسطة تشجيرها أو استعمالها كمراعي لتربية الماشية أو للنشاطات المتكيفة بها، أي " تكييف أجهزة الإنتاج مع طبيعة التربية في مختلف المناطق ومع الظروف المناخية".
- العمل على زيادة مساحة الأراضي الفلاحية بواسطة استصلاحها، عن طريق الامتياز هذه الطريقة تسمح بالمحافظة على الموارد الطبيعية وتثمينها.

ثالثا: الهياكل والآليات المالية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية

1- ميزانية التجهيز الفلاحي: تميزت ميزانية القطاع الفلاحي بتغيرات في مخصصات هذا القطاع ابتداء من سنة 2000، وزادت الأهمية للقطاع مع برنامج الإنعاش الاقتصادي، فإن البعد الاقتصادي والاجتماعي للمخطط جعل الوزارة تجند كل إمكانياتها المالية، من أجل إنجاحه، فقد مثلت نسبة البرامج المنجزة في قطاع الفلاحة والري "نسبة 25% من مجموع ميزانية التجهيز، أي قيمة 42.9 مليار دينار"¹.

2- القرض الفلاحي والتأمينات الاجتماعية: شهد القرض الفلاحي إهمالا من طرف بنك

الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، مما أثر سلبا على الاستثمار الفلاحي لزمّن طويل لكون القرض الفلاحي لم يتم استغلاله كما كان مقررا له. وخلال الموسم الفلاحي 2001/2000، تم تجديده للقيام بالمهام المرتبطة به ودعم الاستثمار الفلاحي بواسطة الصندوق الوطني للتعاقد

¹ - احصائيات من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

الفلاحي الذي أوكلت له مهمة إنجاح البرامج، كونه هيئة للإقراض الفلاحي والتأمين الاقتصادي وعبرة عن محاسب للصناديق العمومية.

وكإجراء عملي تم إمضاء اتفاقية مشترك بين الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية ووزارة الفلاحة وبنك الفلاحة والتنمية والريفية، لإعطاء هذا الأخير مهامه الأولية كبنك فلاحي حيث تم شراء ديون الفلاحين والمقدرة ب 27 مليار دينار، والتي تمثل ديونا على عاتق الفلاحين والبالغ عددهم 250000 فلاح.

2- حسابات التخصيص الخاص:

أ- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز: أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية 1998 المعتمد بواسطة حساب التخصيص رقم 302-94، ويتم تسييره من طرف "الشركة العامة للامتيازات الفلاحية"، ويقوم هذا الصندوق بتمويل المشاريع المتعلقة بالامتيازات الفلاحية وما يتعلق بها (الري، الطرقات،...)، ومصاريف البحث وغيرها.

ب- صندوق حماية الصحة الحيوانية و الوقاية النباتية: المعتمد بواسطة حساب التخصيص الخاص رقم (302-71)، وهو أصلا مكون من صندوقين تم ضمهما وهما: صندوق حماية الحيوانات المعتمد في حساب التخصيص الخاص رقم (302-70)، وصندوق وقاية النباتات الذي كان معتمدا في حساب التخصيص الخاص رقم (301-71). وتم ضمهما بموجب قانون المالية لسنة 2000 بهدف تمويل:

- المصاريف المرتبطة بنشاطات تنمية الصحة الحيوانية والنباتية.
- المصاريف المرتبطة بالذبح الإجباري بسبب الأعراض و الأمراض المعدية .
- المصاريف المرتبطة بحملات التلقيح و المحاربة الوقائية.

ج- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA): أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000، المعتمد بواسطة حساب التخصيص الخاص رقم (302-67)، و يعتبر أهم جهاز في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويعتبر امتداد للصندوق الوطني للتنمية المحلية (FNDA)

فتم استبداله بـ "FNRDA" لتوسيع مجال التمويل، ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي وتكييف القطاع وتأهيله لاقتصاد السوق والشراكة الأجنبية، بواسطة دعم الإنتاج في مختلف الفروع، وتحسين مداخيل الفلاحين للمساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية لاسترجاع الفلاحة مكانتها في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: القطاع الفلاحي ضمن البرامج التنموية (2001-2014)

بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبيا بدرجة عالية سنة 1999، شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداء من سنة 2001 يمكن حصرها في الآتي:

أولاً: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج، وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، وتحسين الإطار المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، كما تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية، ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية¹.

والمبلغ الذي خصص للقطاع الفلاحي قدر بـ 65.4 مليار دج، أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000، تمثل في البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر.

ثانياً: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) المخطط الخماسي الأول:

¹ - نبيل بوفليح، دراسة تقسيمه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة الشلف، 2012، ص 252.

يعتبر هذا البرنامج إمدادا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي السابق، قدر غلافه المالي بقيمة 4202.7 مليار دج (ما يعادل 55 مليار دولار)، يتضمن قيمة 1216 مليار دج من البرنامج السابق لم يتم إنجازها، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 423 مليار دج، والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 868 مليار دج، زيادة عن الصناديق الإضافية المقدرة قيمتها ب 1140 مليار دج، ويعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، وقد سطر البرنامج أهداف واضحة هي¹:

- العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه خلال الفترة السابقة (2000-2004) مع استدامتها عند هذه الحدود.
 - العمل على إتباع أنجع السبل للقضاء على آفة الفقر، وذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة، وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وإرساء آليات حقيقية لتسجيد التنمية البشرية.
 - العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن، خاصة الريفية منها.
- ويركز برنامج دعم النمو على خمس قطاعات رئيسية هي: قطاع الخدمات العمومية الإدارية، القطاع الاقتصادي، قطاع الهياكل القاعدية، قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، وهذا الأخير نال أكثر من نصف المخصصات المتعلقة بهذا القطاع والمقدرة ب 300 مليار دج في إطار تنفيذ الشرط الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حيث يهدف من خلال هذا الأخير إلى تطوير المستثمرات الفلاحية، والتشجيع على إنتاج مشاريع جوارية لمحاربة التصحر، وحماية وتربية المواشي، وتوسيع التراث الغابي، وتأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها وتحسين المرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.

ثالثا: البرنامج الخماسي (2010-2014)

¹ - الجزائر، وزارة المالية، برنامج دعم النمو (2005-2009)، ص 23.

غلافه المالي يقدر بـ 21214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار)، وخصص لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية مبلغ 1000 مليار دج، ومن خلال هذا المسعى تتوخى الحكومة ثلاثة أهداف كبرى، يتعلق الأمر أولاً برفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي إلى 8 % سنوياً، بشكل مستقر ومستمر، ويتعلق الهدف الثاني برفع حصة الصناعة من 5 % إلى حوالي 10 % في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنوياً، والهدف الثالث والأخير بمواصلة تقليص نسبة البطالة إلى أقل بكثير من 10 % خلال السنوات المقبلة.

كما استتادت قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل من 3500 مليار دج، ما يمثل نسبة 16.05 % من إجمالي البرنامج¹.

¹ - نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 256.

المبحث الثالث: آفاق القطاع الفلاحي

لقد مرت الفلاحة الجزائرية بعدة تجارب وإصلاحات جعلت منها حقل تجارب وإيديولوجيات مستوردة لا تتلاءم مع مقومات الفلاحة الجزائرية مما جعلتها تفشل في مجملها ولم تحقق مبتغى هذه الإصلاحات إلا أن بعض الدراسات والأبحاث وجدت عدة حلول ممكنة التي إذا ما اتبعت تجعل من الزراعة بالجزائر تحقق دورها في الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الإنتاج والتي تتمثل في إتباع إستراتيجيات للتنمية الزراعية.

المطلب الأول: البرنامج الخماسي (2015-2019)

جاء لضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة بفضل تكثيف الإنتاج في الشعب الزراعية الغذائية الإستراتيجية وكذلك بفضل ترقية التنمية المتكاملة لكل الأقاليم الريفية، وهذا بإدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية ما يسمح بتظافر جهود جديدة، وتقوية إنسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق أمننا الغذائي ويهدف هذا البرنامج إلى تذليل العقبات القانونية للاستثمار وتأطير إنجاز الفلاحين والصيادين للبنى التحتية الضرورية لنشاطاتهم، وتطوير الجهاز الوطني للضبط، بحيث يركز على ثلاث ركائز هي: الفلاحة وتربية الماشية، الصيد وتربية المائيات، الغابات والأحواض المائية المنحدرة.

أولاً: المحاور الإستراتيجية للبرنامج الخماسي (2015-2019)

- تتمحور سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيد البحري، حول خمسة محاور هي¹:
- المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي، واثمين المنتجات الفلاحية والغابية والصيدية.
 - مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية عن طريق تكييف سياسة الدعم والتمويل.
 - تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية.

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سبتمبر 2015، ص 4.

• تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني بتوسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية.

• متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية

ثانيا: الأهداف المرجوة من البرنامج الخماسي (2015-2019)

وتقوم هذه الأهداف على ثلاث ركائز هي¹:

1- الفلاحة وتربية الماشية: تتمثل مستويات الإنتاج المتوقعة بالنسبة للمنتجات الأساسية في الجدول الآتي:

جدول رقم (2-5): مستويات الإنتاج المتوقعة بالنسبة للمنتجات الأساسية (2015-2019)

| نوع الإنتاج | الحبوب | الخضر | التمور | اللحوم الحمراء | اللحوم البيضاء | منتجات الصيد |
|-----------------|--------|-------|--------|----------------|----------------|--------------|
| الإنتاج المتوقع | 67.3 | 157 | 10.2 | 6.4 | 5.8 | 2 |

(الوحدة: مليون قنطار)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سبتمبر 2015.

إضافة إلى 4.3 مليار لتر من الحليب الطازج، ويقدر معدل النمو السنوي للفترة 2015-2019 ب 5%.

2- الصيد وتربية المائيات: رفع الإنتاج الوطني في الصيد وتربية المائيات إلى الضعف أي مايعادل 200.000 طن.

3- الغابات والأحواض المائية المنحدرة: يهتم البرنامج الخماسي 2015-2019 بحماية الموارد الطبيعية، وإشراك السكان الريفيين في تنفيذ مشاريع التنمية.

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مرجع نفسه، ص 5-6.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في التنمية

أولاً: مساهمة القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر

تشكل مسألة التشغيل في الوقت الحالي، خاصة في ظل انتشار ظاهرة البطالة وما نجم عنها من تفشي الآفات الاجتماعية، إحدى أهم الانشغالات التي تركز عليها معظم السياسات الاقتصادية وخاصة بالجزائر، ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات التي كانت ومازالت وستظل إحدى أهم القطاعات الإستراتيجية التي تساهم مساهمة فعالة في القضاء على البطالة وتفعيل سياسات التشغيل المنتهجة من طرف الدولة¹.

جدول رقم (2-6): القوى العاملة الكلية والفلاحية في الجزائر خلال الفترة

(2011-2009)

الوحدة: ألف نسمة.

| السنوات | القوى العاملة الكلية | القوى العاملة في القطاع الفلاحي |
|---------|----------------------|---------------------------------|
| 2009 | 14638.00 | 3157.00 |
| 2010 | 14698.00 | 3175.00 |
| 2011 | 15285.00 | 3188.00 |

المصدر: معوش ايمان وبورحلة نسيم، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2014، ص50.

ويتبين لنا من الجدول الارتفاع المستمر في الفترة (2011-2009)، وهذا يرجع لاستجابة سوق العمل للإصلاحات الفلاحية والتسهيلات التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين والمستثمرين

مما يفسر لنا سياسة الدولة الهادفة إلى توفير نسبة كبيرة من مناصب الشغل في هذا القطاع عبر المشاريع الاستثمارية والمحافظة على التوازن الاقتصادي والسياسي العام.

ثانياً: مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي

¹ - معوش ايمان وبورحلة نسيم، مرجع نفسه، ص51.

يحتل القطاع الفلاحي أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلد.

إن مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي عرف تطورا كبيرا خلال الفترة (2009-2011) نظرا لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، ففي سنة 2011 بلغت مساهمته 16110.62 مليون دولار أمريكي، ونفس الشيء بالنسبة لنصيب الفرد الجزائري من الناتج الزراعي التي ترجع إلى الزيادة في كمية الإنتاج الفلاحي من جهة، وإلى ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية نتيجة تحرير الأسعار من جهة أخرى.

ثالثا: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية، مما نتج عنه تحسن مشاركة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات، وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي¹:

1-المساهمة في ترقية الصادرات:

تعد مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا آخر من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث عرفت قيمة الصادرات الزراعية تطورا ملحوظا خلال الفترة (2000-2007) انتقلت فيها من 111.2 مليون دولار إلى 181 مليون دولار، وهذا التطور ساهم فيه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

2-المساهمة في ترقية الواردات:

إن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد وتخفيض حجم الواردات، غير أن ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية، نتج عن زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع، كما أن هناك ارتفاعا مستمرا في قيمة الواردات الزراعية من سنة إلى أخرى

¹ - معوش إيمان، مرجع نفسه، ص 51-53.

حيث كانت 2778.2 مليون دولار في سنة 2000 لتعرف ارتفاعا مستمرا وصل إلى 5277 مليون دولار سنة 2007، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالميا.

المطلب الثالث: مشاكل القطاع الفلاحي والعوامل الواجب توفرها لتنميته
أولا: مشاكل الفلاحة في الجزائر:

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل على الأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل من بينها مايلي¹:

1- مشاكل تتعلق بالموارد الطبيعية: وتتمثل في التقليل العمدي من طرف الإنسان وانتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح، إضافة إلى التصحر.

2- مشاكل تتعلق بالموارد البشرية: وتشمل نقص العمالة الزراعية المدربة، أي نقص الكفاءة والخبرة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة، وضعف البرامج التدريبية إضافة إلى انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي.

3- مشاكل أخرى:

• **التسويق:** حيث عرفت تدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في السوق، ونقص الخدمات التسويقية والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة... وغيرها.

• **مشاكل متعلقة بالصادرات:** حيث اتصفت بالعشوائية نتيجة تذبذب الإنتاج لاعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى

• **مشاكل التسيير الإداري للزراعة:** يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومصخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة.

كل هذه المشاكل والنقائص تتطلب وضع سياسة فلاحية هادفة من شأنها توفير وخلق الحافز للعمل الفلاحي وذلك بوضع إستراتيجية تحفيزية وتدعيمية أحيانا وحمائية أحيانا أخرى ولكن

¹ - فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتعبئة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2008، ص ص 253-289.

بطرق وميكانيزمات شفافة تتلائم واقتصاد السوق من جهة ويجب أن تكون ذات أثر إيجابي على الإنتاجية والمرودية من جهة أخرى¹.

ثانيا: العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي

إن تطور القطاع الفلاحي وتمكنه من القيام بالمهام المنوطة به يتطلب توفير مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية²:

1- خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الزراعي، هذا مع ضرورة الإهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات الفلاحية.

2- ضرورة خلق و توسيع البنوك الريفية و تعاونيات القرض من شأنها أن تحقق توفير المعلومات الضرورية للبنوك و تعاونيات القرض عن ظروف و إمكانيات الفلاحين كما توفر مصادر للحصول على القروض و بشكل مبسط و عقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية و الإدارية.

3- ضرورة خلق و توسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم.

4- العمل على تحفيز الإدخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها ، وذلك من خلال بناء السدود و خلق احتياطي مائي و تحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه.

5- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي و تنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية و تصدير الفائض.

¹ - د.باشي احمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، عدد02، 2003، ص112.

² - د.باشي احمد ، مرجع نفسه، ص109.

خلاصة الفصل:

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى إعطاء نظرة عامة للقطاع الفلاحي من الاستعمار إلى يومنا هذا، حيث عرفت الجزائر عدة إصلاحات مست القطاع الفلاحي وهيكل تنظيم استخدام عناصر الإنتاج فيه، حيث قامت الدولة بتنظيم ملكية الأراضي الفلاحية ليتمكن من اتخاذ دوره الفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فعرف عدة تنظيمات وإصلاحات فمن نظام التسيير الذاتي الذي ظهر بعد الاستقلال، والذي ركز على الاشتراكية في ميدان الإنتاج إلى قانون الثورة الزراعية التي جاءت كحل للتذبذب والتدهور الحاصل في تلك الفترة، ثم ظهرت إعادة الهيكلة نتيجة لمخلفات التسيير الذاتي، ثم تم التطرق إلى واقع الفلاحة في ظل الإصلاحات (99/90).

وفي السنوات الأخيرة تسعى الجزائر من خلال المشاريع الجديدة لإنعاش القطاع الفلاحي و تطويره من خلال برامج تنموية، مثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج الخماسية (2019/2005)، والتي تهدف في مجملها إلى تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي.

كما تمت الإشارة إلى مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية من خلال سياسة التشغيل ومساهمته أيضا في الناتج المحلي الخام، وترقية التجارة الخارجية، إضافة إلى بعض المشاكل التي تصيب القطاع الفلاحي مع إمكانية حلها.

الفصل الثالث

التمويل البنكي للقطاع

الفلاحي دراسة

حالة BADR – وكالة

المسيلة –

تمهيد:

لقد شهد التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر تغيرات وتطورات عديدة، وقد واكب هذا التطور تفتح واضح وتحرر في السياسة التمويلية، فلقد تكفل البنك الوطني الجزائري منذ السنوات الأولى للاستقلال بتمويل القطاع الفلاحي إضافة إلى بعض القطاعات الأخرى، إلا أن الحاجيات الجديدة للتمويل التي أفرزتها التنمية الوطنية على الصعيد الفلاحي، وجاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982 كمؤسسة تخصص في تمويل هذا القطاع، ويضمن لها الموارد المالية اللازمة لتنميته في إطار الأهداف المسطرة في المخططات التنموية المعتمدة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي إسقاط ما تم الوصول إليه نظريا على ما هو موجود في الواقع، لذلك قمنا بتربص ميداني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المسيلة لمدة شهر من أجل الوقوف على كيفية تمويل مشروع استثماري، كما تم التطرق إلى بعض أنواع القروض التي تمنحها الوكالة وعملية سيرها، وذلك من خلال المقابلات الشخصية للحصول على معلومات خاصة بالخدمات المقدمة من طرف الوكالة والهيكل التنظيمية كما اعتمدنا كذلك على الوثائق الداخلية لهذه الوكالة.

وقد اشتمل هذا الفصل على أربع مباحث كما يلي:

المبحث الأول: التمويل البنكي للقطاع الفلاحي بالجزائر

المبحث الثاني: بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)

المبحث الثالث: المكلفين بالقروض و منح القروض

المبحث الأول: التمويل البنكي للقطاع الفلاحي بالجزائر

لقد كان للتطورات التي عرفها كل من الجهاز المصرفي الجزائري والقطاع الفلاحي بالغ الأثر على تطور مصادر التمويل الفلاحي وكذا النصوص المنظمة للائتمان، وذلك حسب نشوء الجهات المصرفية المختلفة.

المطلب الأول: لمحة موجزة عن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي قبل 1999

مر التمويل البنكي للقطاع الفلاحي بعدة مراحل نذكر منها:

أولاً: المرحلة الأولى (1962-1966)

في بداية هذه المرحلة تولى الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي مهمة تمويل القطاع المسير ذاتيا إلى غاية سنة 1963، أين تولت الخزينة مهمة تمويله، وقد تطلب الوضع إنشاء هيئة لتنظيم التمويل والتموين والإنتاج والتسويق الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في مارس 1963 الذي سيطر على تمويل قطاع التسيير الذاتي، وكان مدعما من طرف الخزينة إلى غاية 1964 أين تولى تدعيمه البنك المركزي، حيث بلغ حجم القروض الممنوحة من طرف البنك للقطاع الفلاحي 600 مليون دج¹.

ثانياً: المرحلة الثانية (1966-1982)

1-إجراءات التمويل قصير الأجل: بالنسبة للقطاع العام يقوم البنك بتحديد مبلغ القرض بناءا على سلم التكاليف الفلاحية الذي تضعه وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، ثم توضع هذه المبالغ في مخطط التمويل الذي يتضمن أربعة استعمالات (التموين، اليد العاملة، أدوات الجر، مصاريف أخرى)، حيث لا يمكن استعمال الواحدة مكان الأخرى، ودون مراعاة الاحتياجات الحقيقية للمزارع، الشيء الذي أثر سلبا على الإنتاج الفلاحي، مما أدى إلى صدور المرسوم رقم 406 الصادر في 14/02/1975، و الذي يسمح بتحديد مبلغ القرض

¹ - معوش إيمان، مرجع سبق ذكره، ص73.

بناء على التفاوض المباشر بين الفلاح و البنك، كما أصبح بالإمكان تحويل الاستعمالات من خانة إلى أخرى.

أما بالنسبة للقطاع الخاص، فقد عمدت الدولة في هذا الإطار إلى تقليل الحصة المالية الموجهة إليه مقارنة مع القطاع العام، نتيجة للتوجه الاشتراكي للبلاد من جهة و لضعف القدرة على التسديد لدى الخواص من جهة أخرى.

2-إجراءات التمويل متوسط وطويل الأجل: بالنسبة للقطاع العام و قبل سنة 1971 كان طلب القروض الاستثمارية يمر على المدير الفلاحي الولائي للاطلاع عليه و تعديله، بعدها يوجه إلى اللجنة المركزية للقرض على مستوى البنك الذي يقوم بتعديله، إلا أنه وبعد سنة 1971 تمت هناك تعديلات تهدف إلى التخفيف على القطاع حيث منحت المزارع إمكانية تقديم طلبات بكل احتياجاته، وأنشئت لجان قرض ولائية تقوم بدراسة الطلب، وعلى العموم فقد عرف هذا النوع من القروض تحسنا خلال هذه الفترة حيث بلغ حجمها 801 مليون دج سنة 1977 مقابل 375 مليون دج سنة 1971، أما بالنسبة للقطاع الخاص فتميزت الإجراءات التمويلية بالتعقيد والتشدد، والتي لم تتغير منذ 1966، حيث يقدم الفلاحون طلب القرض للجنة الدائرة التي تدرسه، ثم تقوم بتحويله للجنة الولائية التي تقوم بفحص الطلبات قبل أن ترسلها إلى وكالة البنك التي تتأكد من تسجيله في قائمة المستفيدين ثم يدرس ويحول إلى المديرية العامة للبنك الوطني لكي تحدد مبلغ القرض¹.

ثالثا: المرحلة الثالثة(1982-1997)

انتهجت سياسة التمويل والقرض الفلاحي نهجا جديدا منذ تأسيس البنك الفلاحي للتنمية الريفية (BADR) سنة 1982، هذا البنك الذي أوكلت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي في ظل التخصص المصرفي، نظرا للعراقيل التي واجهت الفلاحة من ناحية التمويل والقرض الفلاحي قبل هذا التاريخ، ونظرا للعلاقة التجارية البحتة التي أصبحت تربط البنك التجاري بالمستثمرات

¹- معوش إيمان، مرجع نفسه، ص74.

الفلاحية الجماعية والفردية والقطاع الخاص، مستعملا في ذلك الآليات المناسبة كدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع قبل تمويلها، دراسة قدرة المستثمرات على سداد ديونها، اتخاذ إجراءات وقوانين صارمة لعدم تحويل القروض عن وجهتها المحددة،... وغيرها من الإجراءات اللازمة للحصول على الدعم المالي وتطوير الاستثمار الفلاحي¹.

رغم هذا كله، إلا أن هذه السياسة اصطدمت بجملة من المشاكل أهمها مشكل استرداد القروض نظرا لارتفاع عنصر المخاطرة في الفلاحة كونه يتأثر بالتقلبات من موسم لآخر بسبب تذبذب الأمطار، الجفاف، الانجراف،... مما ينعكس سلبا على المردودية الإنتاجية وبالتالي على استرداد القرض.

أما بالنسبة لمعدلات الفائدة وانعكاساتها على القرض والاستثمار الفلاحي، فإنها بعدما عرفت معدلات تفضيلية منخفضة خاصة بهذا القطاع، التي كانت تتراوح بين 6% بالنسبة للقروض طويلة الأجل، و8% بالنسبة للقروض قصيرة الأجل والتي كان انعكاسها سلبيا على القطاع رغم انخفاضها، مقارنة بمعدلات إصلاح 1990.

وبعد صدور قانون القرض والنقد في 14 أبريل 1990 عرفت أسعار الفائدة الفلاحية ارتفاعا على غرار مثيلاتها من أسعار الفائدة الأخرى، وإلى إلغاء الامتيازات التي كان يحظى بها القطاع الفلاحي في هذا الإطار، مما شكل عائقا أمام المستثمرات الفلاحية في طلب القروض وانعكس سلبا على الاستثمار، فلجأت المستثمرات بواسطة ممثليها وهيئاتها النقابية، إلى الضغط على الحكومة حتى استطاعت هذه الأخيرة التدخل من خلال قانون المالية لسنة 1993، باتخاذ إجراء يقضي بتخصيص غلاف مالي قدره مليار دينار جزائري لتحمل نسبة من الفائدة إزاء البنك قدرها 15.5% للقروض القصيرة الأجل و17.5% للقروض طويلة الأجل، على أن

¹- بوعزيز عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص33.

يتحمل الفلاح المقترض نسبة 08% و 06% و 05% على الترتيب¹، وبهذا الإجراء عرفت أسعار الفائدة انخفاضا مشجعا.

إنه نظرا لعجز بنك الفلاحة للتنمية الريفية عن تمويل القطاع الفلاحي بأكمله لجأت الدولة إلى استحداث مؤسسات مالية مساعدة بهدف ضمان توفير القروض للمستثمرات، والتكفل بمهمة التمويل إلى جانب البنك الفلاحي للتنمية الريفية، منها²:

- صندوق الضمان الفلاحي (FGA) الذي تأسس في 26 ماي 1990 بهدف تعويض الفلاحين عن الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية.
 - صندوق الضمان ضد الكوارث الطبيعية (FGCCA) الذي تأسس في 26 ماي 1990 ويهدف إلى تعويض الفلاحين للخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية.
 - الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) الذي تأسس سنة 1988، لكنه لم يبدأ النشاط فعليا حتى سنة 1991، وكان هدفه تنمية القطاع الفلاحي.
- إضافة إلى صناديق أخرى هي:
- صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (FGPPA) الذي أنشأ إثر صدور المرسوم التنفيذي رقم 66/93 المؤرخ في 01/03/1990، والذي يهدف إلى دعم أسعار المنتجات الزراعية.
 - صندوق حماية الصحة الحيوانية، الذي يرجع تأسيسه لسنة 1995 على إثر المنشور التنفيذي رقم 174/95، المؤرخ في 24/06/1995 والمخصص لدعم كل نشاطات حماية الصحة الحيوانية.

¹ - العلجة حاجي، تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1997،

ص62.

² - بوعزيز عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص34.

- صندوق ضمان الاستثمارات الفلاحية (FGIA) الذي أنشأ في 1997/04/05 بهدف ضمان القروض بعيدة المدى التي منحها الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي، خاصة للمشاريع الجماعية.

المطلب الثاني: إجراءات تمويل القطاع الفلاحي في ظل التطورات الأخيرة والبرامج التنموية
أولاً: تمويل القطاع الفلاحي في ظل التطورات الأخيرة

في إطار الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر وخاصة في مجال القطاع الفلاحي، ومن أجل تطوير سياسة تمويل القطاع الفلاحي، تم الاتفاق بين وزارة المالية و وزارة الفلاحة في إطار ما عرف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وذلك بتوجيه الفائض المالي من قطاع المحروقات لتمويل وإنعاش بعض المشاريع الفلاحية، والنهوض بها ومن أهم الاتفاقيات التي عقدت في هذا الإطار نذكر:

1-اتفاقية التعاون بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (BADR-CNMA): عقدت هذه الاتفاقية في 26-02-2002 بين BADR والتي مثلها المدير العام و CNMA والتي مثلها مديرها العام، في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من دراسة كل هذه الطلبات، وبالتالي قسمت هذه العملية إلى جزأين:جزء تم دراسته ومعالجته من طرف CNMA وهو الذي يختص في بعض المشاريع الاستثمارية، والجزء الآخر أسند ل BADR، حيث يتم دراسة تقدم القروض الفلاحية الاستغلالية والاستثمارية المدعمة بمعدلات فائدة معينة¹.

2-الاتفاقية الثانية: وهي اتفاقية في إطار تحديد شروط و أنواع تسير القروض المدعمة من طرف رأس المال الوطني، الموجه للإصلاح والتنمية الريفية FNRDA وهو حساب خاص لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أجل تدعيم القطاع الفلاحي.

¹ -revue badr.infos.n02.mars2002.p6

وعقدت هذه الاتفاقية بين وزارة الفلاحية و BADR الممثلة بالمدير العام و حسب المادة 94 من القانون 11/09 الصادر في 1999/12/23 الخاص بقانون المالية لسنة 2000 المتعلق بخلق أو إنشاء رأس المال الوطني في إصلاح التنمية الزراعية.

ثانيا: تمويل القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية (2001-2014)

ركزت البرامج التنموية في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، وتمثلت هذه البرامج في¹:

1- تمويل القطاع الفلاحي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

قد تمثل مخطط الإنعاش الاقتصادي في ميدان الفلاحة، في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، ومن خلال هذا المخطط تهدف الدولة إلى تحقيق نمو في القطاع الفلاحي وتوفير الشروط الملائمة لهذا النمو.

قدر حجم الغلاف المالي المخصص لدعم القطاع الفلاحي والصيد البحري ب 65.4 مليار دج، وينقسم برنامج الدعم هذا إلى قسمين هما: برنامج خاص بدعم قطاع الفلاحة وبرنامج خاص بدعم قطاع الصيد البحري.

واستفاد القطاع الفلاحي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث قدر غلافه المالي ب 55.89 مليار دج، وزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، تمثلت في الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية وصندوق ضمان المخاطر الفلاحية، وخصص لتكثيف الإنتاج الفلاحي وتأهيل النظام الإنتاجي مع الوقاية الصحية للإنتاج الفلاحي ومكافحة الكوارث الفلاحية.

¹ - معوش ايمان، مرجع سبق ذكره، ص 82-85

2- التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

كانت أهم أعمال برنامج دعم النمو الاقتصادي في مجال الفلاحة تلك المتعلقة بزيادة فعاليات وسبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لتحقيق تنمية زراعية مستدامة، حيث قدرت اعتمادات تمويل هذا القطاع بحوالي 300 مليار دج.

في إطار هذا المخطط منح بنك الفلاحة والتنمية الريفية مبلغ 6.84 مليار دج للفلاحين في إطار قرض الرفيق منذ إنطلاقته الفعلية في أكتوبر 2008 إلى غاية نهاية شهر جوان 2009. وقد عرف هذا الإجراء بعد سنة فقط من انطلاقه نجاحا كبيرا وسمح بمرافقة 7555 زبون بين فلاحين خواص ومزارع نموذجية وتعاونيات للحبوب ومؤسسات عمومية، ويذكر أن هذا المنتج الجديد الذي هو بمثابة قرض دون فوائد موجه لتمويل القطاع الفلاحي وبعض النشاطات الملحقة بقطاع الفلاحة قد تمت المبادرة به في إطار تطبيق ترتيبات قانون التوجيه الفلاحي وبرنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي.

3- تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الخماسي (2010-2014)

وخصص لهذا المخطط مبلغ 21214 مليار دينار دج، وقدر نصيب الفلاحة من الغلاف المالي المخصص ب1000 مليار دج أي بنسبة 4.71%، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالبرنامج السابق رغم مضاعفة المبلغ المخصص ب2.3 مرة، مما يؤكد عن عدم انسجام الخطاب الرسمي الجزائري فيما يخص الأمن الغذائي والأغلفة المالية المرصودة للفلاحة، والتي تعبر عن مدى اهتمامات الدولة بجانب التنمية البشرية والذي رصد له مبلغ 10122 مليار دج بنسبة 47.71%، على حساب القطاعات المنتجة للثروة كالفلاحة والصناعة والسياحة.

يتم صرف المبلغ المخصص في إطار التجديد الفلاحي والريفي بدعم مالي عمومي يقدر ب200 مليار دج سنويا، أي 1000 مليار دج على مدى الفترة الممتدة إلى غاية 2014.

المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي

حتى تكون سياسة التمويل ناجحة وفعالة يجب أن تراعي الأسس التالية¹:

- أخذ النظام الائتماني الفلاحي بعين الاعتبار وذلك بتقديم القروض بسعر فائدة مناسب (منخفض نسبياً)، لأن إمكانيات الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة.
- منح الائتمان الفلاحي يجب أن يؤسس على الحيافة وليس الملكية، لأن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة، وهذا يقيد من طاقاتهم على الاقتراض.
- على المؤسسة المقرضة، أن تضع خطة بسيطة توضع فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح وخاصة صغار الفلاحين الاستفادة من هاته القروض.
- وفاء الفلاحين بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض لتشجيع البنوك على مواصلة عملها تجاه الفلاحين مهما كانت مستوياتهم ومناطق فلاحتهم.
- قيام الفلاحين بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة
- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف المناطق الإنتاج وطبقات المقترضين.
- استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها، حتى تعود بالفائدة على الفلاحين وعلى البنوك.
- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل، وعلى أقساط تسهيلا للدفع.
- تأكد البنوك من أن استخدام الائتمان الممنوح سوف يعطي إيرادا يكفي لتسديده.
- يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدام القروض بفعالية حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج.
- امتداد الائتمان الفلاحي إلى الصناعات الملحقة بالقطاع الريفي، لأن نمو هذه الصناعات سوف يؤدي إلى زيادة دخل القطاع الفلاحي.

¹- بن سميحة دلال، مرجع سبق ذكره، ص 31-32

المبحث الثاني: بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية وسيلة من وسائل سياسة الحكومة التي ترمي إليها المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي.

المطلب الأول: نشأة و تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

أولاً:النشأة

بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 82-106 الصادر في 11 جمادى الأولى 1402 هجري، الموافق ل 13 مارس 1982 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11 في 16 مارس 1982 ظهرت عدة بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية من بينها بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

وبموجب المرسوم سالف الذكر تم تحديد التكوين الأساسي له باعتباره شركة وطنية ذات مساهمة برأس مال قدره 330000.0000 دج و يعتبر زبونه الشخص الطبيعي و المعنوي. أنشأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية ببني سليمان التي تبعد حوالي 70 كلم شرق العاصمة الجزائر، و تتميز المنطقة بسهلها الواسع و بطابعها الفلاحي الريفي مما يدعم دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تنمية القطاع الزراعي و ترقية الريف¹.

ثانياً: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

هو عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شكل شركة ذات أسهم، تتواجد مديريتها العامة بالجزائر العاصمة رقم 17 شارع العقيد عميروش، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي و مع مرور السنوات تعددت نشاطاته، حيث أصبح عدد وكالاته سنة 1985 إلى 269 وكالة منها 6 رئيسية و 31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 286 وكالة و 31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل.

¹ - معلومات مقدمة من طرف البنك.

و نظرا لكثافة نشاطه و مستواه فقد صنف بنك الفلاحة و التنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك Bank Rsalmanach لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر و 668 عالميا من أصل 4100 بنك.

ثالثا: دور و وظائف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

1- دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

أ- المهمة التجارية: لبنك الفلاحة و التنمية الريفية دور تجاري يتطلع من خلاله إلى:

- معالجة جميع عمليات البنك (قرض، صرف، خزينة).
- فتح حسابات لكل شخص يقدم طلب في هذا الشأن.
- المشاركة في جميع عمليات التوفير و الادخار.

ب- الدور التنموي: يعتبر BADR بنكا للتنمية تكمن مهمته في المشاركة بترقية النشاطات

الفلاحية و الصناعية و نشاطات الصناعات التقليدية وفقا للمخططات و البرامج المالية.

ج- وسيلة للمراقبة: يعتبر وسيلة للمراقبة إذ يراقب باتصاله مع سلطات الوصاية مطابقة

الحركات المالية للمؤسسات مع المخططات و البرامج المتعلقة بها، و تقوم بتحليل وضعيتها و

تسييرها المالي¹.

2- وظائف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

من أهم العمليات التابعة لنشاط البنك نجد مايلي:

- تمويل ودعم المشاريع الفلاحية، الحرف التقليدية و المشاريع المتعلقة بالفلاحة.
- ممارسة عمليات المقاصة.
- جمع الأسهم و السندات و القيام بعمليات البورصة.
- تسيير الموارد المالية و استثمارها من أجل تحقيق الربح.
- منح القروض التنموية في شتى المجالات (طويلة و متوسطة الأجل).

¹- وثائق مقدمة من طرف البنك.

- تطبيق البرامج المسطرة من قبل الإدارة العمومية و تنفيذها.
- المساهمة في إنعاش و تطوير الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وكالة المسيلة 904

أنشأت الوكالة 904 لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 مع فرعين آخرين في عين الملح و حمام الضلعة التي بدأ العمل بهما 1984، و 1988، هذه المنطقة التي تتميز بسهلها الواسع واعتماد سكانها بالزراعة بالدرجة الأولى، وتهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة وإلى تلبية حاجات الجمهور، وإعطاء دورا أكثر في النشاط الاقتصادي.

إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري والذي يقع في وسط المدينة.

جدول رقم (3-1): مخطط الوكالات الجهوية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية المسيلة

| الرقم | الوكالات | الإطارات | عمال التحكم | عمال التنفيذ | المجموع |
|---------|-------------|----------|-------------|--------------|---------|
| 01 | سيدي عيسى | 03 | 02 | 08 | 13 |
| 02 | المسيلة | 21 | 03 | 11 | 35 |
| 03 | بوسعادة | 02 | 05 | 12 | 19 |
| 03 | عين الملح | 03 | 01 | 07 | 11 |
| 04 | حمام الضلعة | 04 | 04 | 05 | 13 |
| المجموع | | 33 | 15 | 43 | 91 |

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية -وكالة المسيلة 904.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة 904

يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، و هذا لأنه يحدد مسئولية كل هيئة داخل هذا النظام و تنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية¹:

¹ - مرجع نفسه.

1-المديرية: يرأس وكالة المسيلة كأى مؤسسة أخرى مدير يعد المسئول الأول عن الوكالة، إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك، ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.

2-نيابة المديرية: نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل BADR ووسائله وأعماله سيرا عاديا.

3-الأمانة العامة: السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية كطباعة الوثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر و وارد.

4-وظيفة التجارة الخارجية: تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء أوفي شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج.

5-وظيفة الصندوق: تعتبر أنشط مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) و العميل، ويتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الأجنبية و يضم كل من:

- فرع الشيك: يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك، حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير، وهذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب.
- فرع التمويل: يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر و هو تمويل مباشر.

• **غرفة المقاصة:** في حال تحويل غير مباشر، أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

6-وظيفة الحسابات: تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية، أي النظام الإداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير و التجهيز.

7-وظيفة القروض: تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها وأشكالها، وتتخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.

8-وظيفة الاستشارة القانونية والمنازعات: تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية، وهي تسيير من طرف خبير في المحاكم من أهم وظائفها:

- تمثيل البنك أمام الجهات القضائية والإدارية والأمنية.
- تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب.
- الإشراف على غلق الحسابات.
- دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية والمعنوية وتسيير حساباته.
- تصفية الشركات و توقيع و متابعة حجوز ما للدين لدى الغير أمام الجهات المختصة.
- توقيع جميع عقود الرهن الحيازي والرهن العقاري باسم ولحساب البنك.
- متابعة القروض الصادرة وإيجاد الحلول المطمئنة لاسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية.
- الإشراف على دراسة وقسمة التركات.

• تبليغ الإعذارات عن طريق المحضر القضائي.

9- وظيفة الاستغلال: تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ، وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية

والتجارية (فتح حسابات و اكتتاب سندات و إيداع مبالغ مالية).

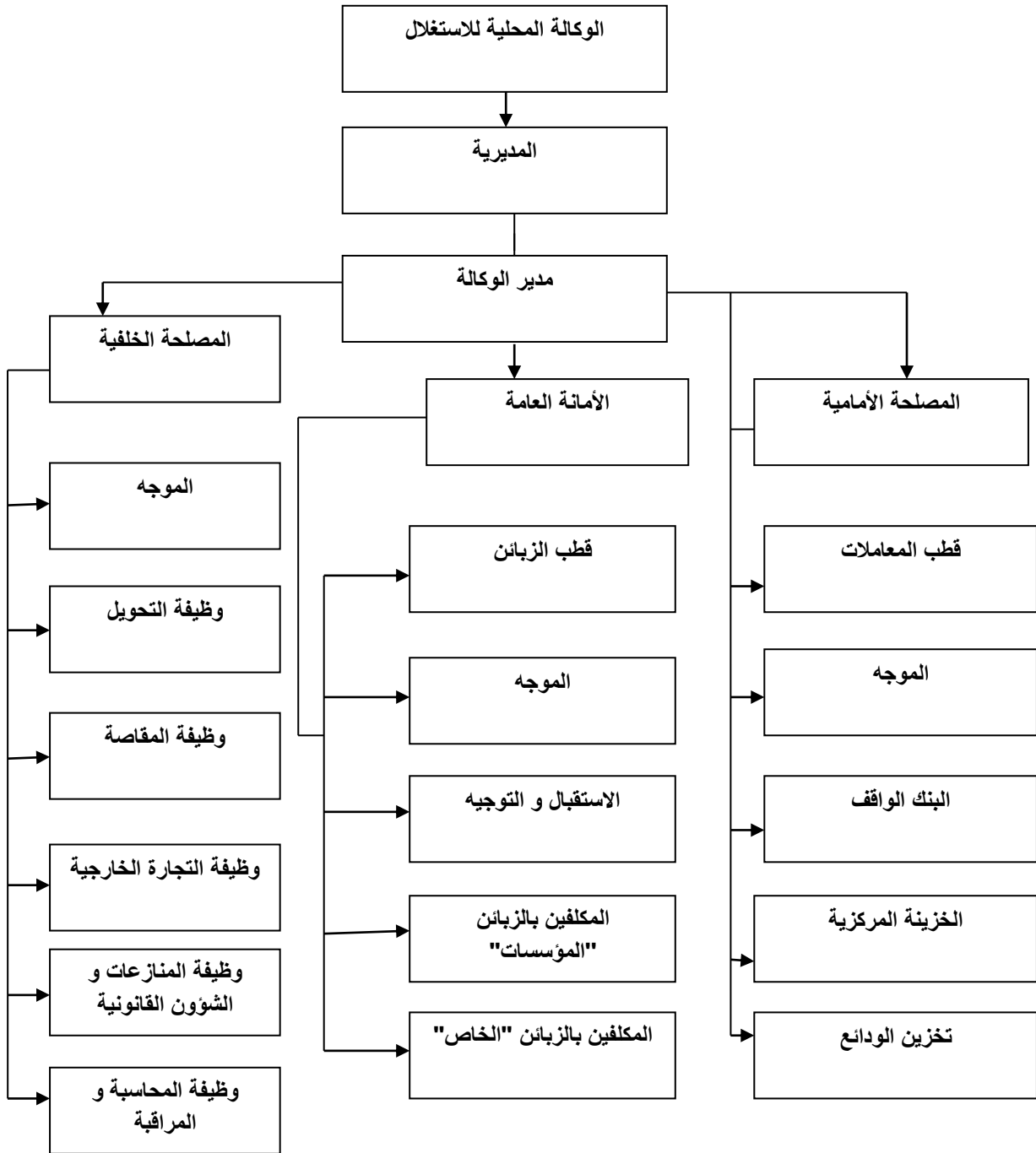
10- وظيفة المراقبة و الميزانية: هذه المصلحة يسيروها مختصون و المراقبة تكمن في مراقبة

الملفات في البنك، وهي مسيرة من طرف المديرية العامة و هي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة

في القروض و الأجور والاعتمادات والعمال، أما الميزانية فتقوم بإعداد الأجور للعمال وتقديم

الميزانيات النهائية للوكالات المركزية والوكالات الفرعية.

الشكل (1-3) يمثل الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة



المصدر: معلومات مقدمة من طرف البنك.

المبحث الثالث: المكلفين بالقروض و منح القروض

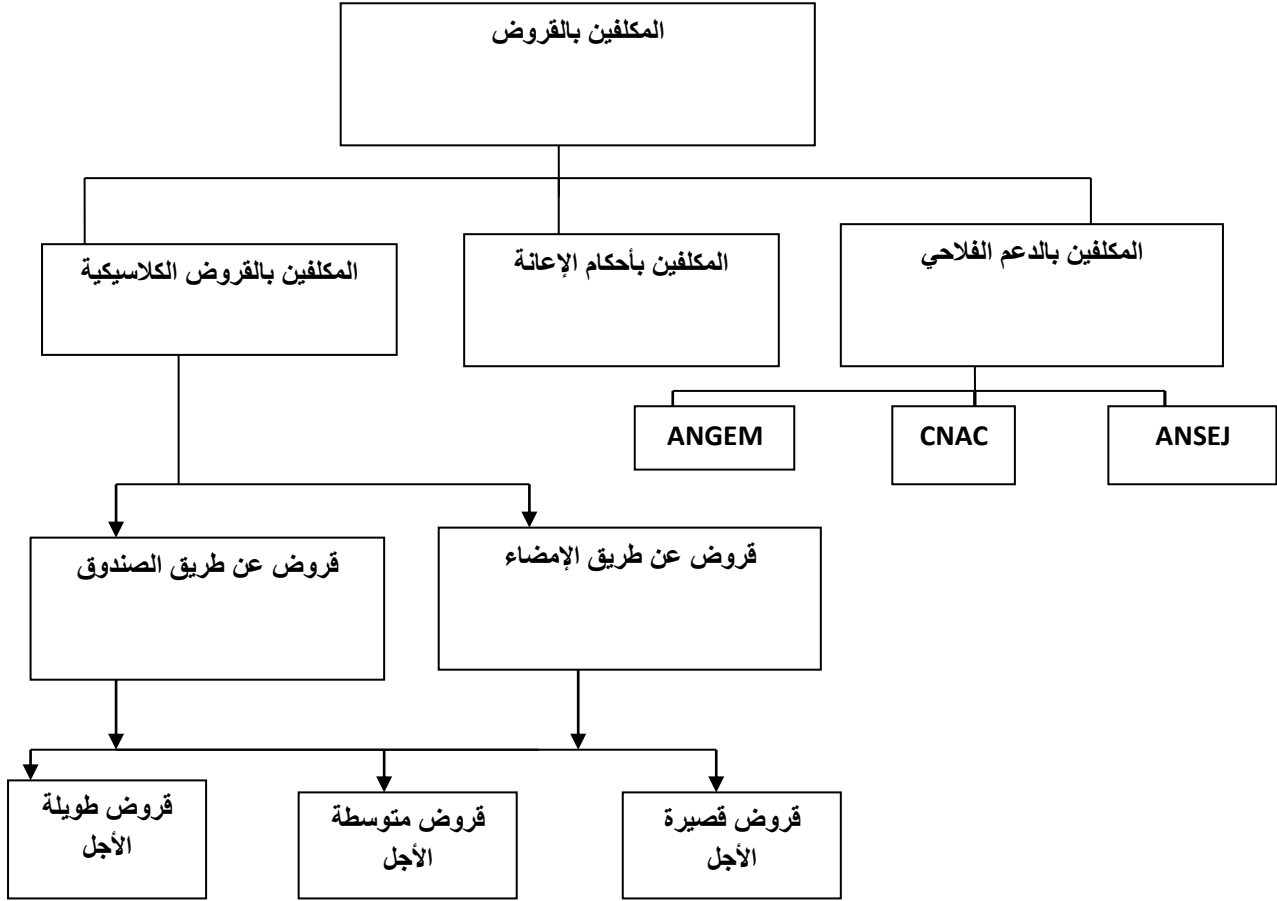
المطلب الأول: هيكلية المكلفين بالقروض

يمثل المكلفون بالقروض الركن الأساسي في البنك وذلك بالنظر للوظيفة الحساسة التي يقومون بها في تنمية الاقتصاد الوطني، وكذا تشجيع القطاعات الحيوية ومختلف النشاطات الاقتصادية من خلال قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض ولا سيما المادة 144 منه والتي تنص على "أن الوظيفة الأساسية للبنوك، بمختلف أنواعها هي استقبال ودائع الجمهور ومنح القروض"، ولأجل هذا تم هيكلتهم بما يسمح لهم بممارسة عملهم بطريقة فعالة ليكون عملهم وفيما تم تكليف 5 أشخاص بمكتب المكلفين بالقروض مقسمين كالتالي:

- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالدعم الفلاحي.
- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بأحكام الإعانة.
- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالقروض الكلاسيكية (عن طريق الإمضاء).
- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالقروض الكلاسيكية (عن طريق الصندوق).

حيث أنه في القروض الكلاسيكية طالب القرض يتصل بصفة مباشرة بالمكلفين بالقروض، أما فيما يخص القروض بأحكام الإعانة والدعم الفلاحي، فطالب القرض يلجأ إلى مؤسسات أخرى وسيطة مثل: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة لطلب القرض.

الشكل (3-2) : يمثل هيكل المكلفين بالقروض



المصدر: المكلفين بالقروض

المطلب الثاني: القروض التي تمنحها الوكالة

تلجأ المؤسسات للاقتراض من البنوك بصفة عامة ومن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووكالتها بصفة خاصة من أجل تمويل احتياجاتها، وتصنف القروض المقدمة من طرف الوكالة إلى:

أولاً: قروض الاستغلال

إن عمليات تمويل الاستغلال بصفة مباشرة أو غير مباشرة في التمويل اليومي للمؤسسة وهي

تتعلق بالتمويل بالإنتاج، وتوزيع الخدمات والخبرات وهي تشمل¹:

- قروض الصندوق الموجهة لتمويل دورة الاستغلال.

¹ - معلومات مقدمة من طرف البنك.

- الخصم الموجه لتزويد سيولة المؤسسة.
- قروض الإمضاء والتي عند استحقاقها تحدث حسم على السيولة وخزينة المؤسسة.

ثانياً: قروض الاستثمار

- يمول القروض المتوسطة وطويلة الأجل مجموعة الاستثمارات التي تضعها المؤسسة في الخدمة حتى تسمح لها بتحقيق مهمتها اجتماعياً، والنفقات المتعلقة بالمصانع، المخازن والآلات. وتكون الشروط الخاصة بالقرض مكيّفة مع قدرة المؤسسة على التسديد.
- تخضع عامة المشاريع الصناعية والسياحية لاستثمار طويل الأجل، في حين تخضع المشاريع النوعية لاقتناء تجهيزات العمل، نقل البضائع لتمويلات متوسطة الأجل.
- كما يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمشاركة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في تمويل استثماراتهم.

ثالثاً: القروض الخارجية

قد تكون لبعض المؤسسات عمليات خارجية (تصدير و استيراد)، لذا تلجأ إلى القروض الخارجية والتي تأخذ الأشكال التالية:

- قرض المشتري.
- قرض المورد.
- قروض مالية.

المطلب الثالث: سير عملية القرض

إن عملية منح القروض لا تتم مباشرة بعد تسليم الملف، بل تتطلب إجراءات متعددة وطويلة الأمد، حيث تكون هناك متابعة دقيقة للملف، من جميع النواحي القانونية، الاقتصادية، التقنية، وحتى الاجتماعية. و تمر هذه العملية بعدة مراحل أساسية أهمها¹:

¹ - معلومات مقدمة من طرف البنك .

أولاً: مرحلة الاستقبال

حيث تمر هذه المرحلة بمجموعة من الخطوات:

1- استلام الملف: حيث يتكون الملف مما يلي:

أ- إذا كان المقترض شخصاً طبيعياً كانت أهم الوثائق المطلوبة هي:

• طلب خطي.

• نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية (الهوية).

• وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية.

• شهادة عمل أو شهادة أخرى.

• دراسة تقنية و اقتصادية للمشروع.

ب- أما إذا كان المقترض شخصاً معنوياً (مؤسسة) فأهم الوثائق المطلوبة هي:

• طلب خطي.

• نسخة من السجل التجاري مصادق عليها.

• عقد الملكية أو الإيجار لمحل المشروع.

• رقم التسجيل في إدارة الضرائب

مع ضرورة وجود 03 نسخ للملف حيث:

* نسخة للمكلفين بالقروض.

* نسخة بالمجمع الجهوي للاستغلال.

* نسخة للإدارة العامة.

ج- التحقق من جميع الأوراق و المعلومات اللازمة لملف القرض.

• تسليم ورقة لطالب القرض تبلغه بوصول الملف كاملاً.

ثانيا: مرحلة الدراسة

بهدف دراسة وضعية المؤسسة و تكون وفقا لما يلي¹:

1- قائمة مكونة من فقرات: لتقديم المؤسسة الهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض (اقتصادية، مالية...).

2-دراسة تحليلية: عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج...)

3-تحديد نوع القرض على أساس طلب الزبون وملفه.

4-تحديد قيمة القرض

- إذا كان المبلغ أقل أو يساوي 2500000 دج الدراسة تتم على مستوى المكلفين بالقروض.
- إذا كان 2500000 دج > المبلغ > 50000000 دج الدراسة تتم على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال.

• إذا كان أكبر تماما من 50000000 دج الدراسة تتم على مستوى الإدارة العامة.

هذه الدراسة تكلف الزبون مبلغ مالي هو حقوق دراسة ملف حيث إذا كان:

- قرض متوسط أو طويل الأجل يدفع 10000 دج .
- قرض قصير الأجل يدفع 200 دج.

ثالثا: مرحلة اتخاذ القرار

1- في حالة رفض الطلب يعاد الملف لصاحبه

2- في حالة الموافقة على طلب القرض: يقدم له البنك شروط تتعلق بالتمويل و هي:

أ- الضمانات:

- رهن حاضر: قبل الاستفادة من القرض مثلا رهن عقاري.
- رهن غير حاضر: بعد الاستفادة من القرض مثلا رهن حيازي للعتاد.

¹ - معلومات مقدمة من طرف البنك .

ب- الفاتورة.

ج- العتاد

د- نسبة تمويل البنك: النسبة المالية التي يدخل بها البنك في المشروع تحدد على أساس المخاطر، بحيث المشاريع التي لها مخاطرة كبيرة تدخل بنسبة قليلة، وتتراوح نسبة تمويل البنك عموما ما بين 50% إلى 70% .

خلاصة الفصل:

تعرفنا من خلال دراستنا لهذا الفصل إلى أن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي قد مر بعدة مراحل، والتي طورت أساليب تمويله وأنه من المهم أن يكون هناك تمويلا لهذا القطاع متمثلا في القروض البنكية، وتوصلنا إلى الشروط الواجب توفرها لنجاح سياسة التمويل البنكي، بحيث أن أهم شرط فيها هو تهيئة المناخ المناسب للقرض، ومعرفة إلى أي مدى يمكن استغلال هذا القرض، والعوائد المتأتية من استخدامه والتكاليف المترتبة عليه.

ومن خلال هذا الفصل تعرفنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة ووكالة المسيلة 904 بصفة خاصة، والتعرف على المكلفين بالقروض والتسهيلات التي تمنحها للمستفيدين، حيث أن منح القروض يتطلب توفير سياسة إقراضية وإتباع معايير واجراءات تكون فعالة وناجحة.

الغائمة

حاولنا من خلال دراستنا لهذا البحث تأكيد مدى أهمية القطاع الفلاحي لأنه يعتبر القاعدة الأساسية التي تقام عليها هيكله النظام الاقتصادي في البلاد، وهذا راجع للدور الحيوي الذي يلعبه، لعلاقته المباشرة بباقي القطاعات، ولكون القطاع حساس وضروري للغاية فهو يمتاز بدرجة مخاطرة كبيرة لصعوبة التحكم في موارده.

لقد مرّ القطاع الفلاحي بعدة تغيرات في بنيته الهيكلية، حيث مرت الجزائر منذ الاستقلال بعدة تطورات تمثلت في مرحلة التسيير الذاتي، ثم تليها الثورة الزراعية، وكانت بعدها مرحلة إعادة الهيكلة وتنظيم المستثمرات الفلاحية في منتصف الثمانينات، لكن ضرورة تحرير الاقتصاد الوطني والتخلي عن النهج الاشتراكي فرض اتجاه آخر أدى بها إلى السعي لتنمية هيكل القطاع وتطويرها من خلال المشاريع الجديدة المطروحة تمثلت في المخططات والبرامج التنموية المتبعة في السنوات الأخيرة، حيث تم التطرق إليها بالتفصيل وهذا من أجل تقديم مساعدات وتسهيلات للناشطين بالقطاع الفلاحي، إضافة إلى مواكبة التطورات الحاصلة في العالم الخارجي.

ولأن القطاع الفلاحي عرف كل هذه الإصلاحات فكذلك الجهاز التمويلي، الذي اتسم في الأول بمركزية شديدة وتعقد اجراءتها ومول من طرف الخزينة و كذا الشركات الفلاحية الاحتياطية والديوان الوطني للإصلاح الزراعي والبنك الوطني الجزائري إلى غاية إنشاء بنك مختص في تمويل القطاع الفلاحي هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية ويضاف إلى هذه المؤسسات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

❖ نتائج البحث:

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- اهتمت عملية الإصلاح الجهاز البنكي والقطاع الفلاحي على تحسين العلاقة بينهما في مجال التمويل.

- إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية.
- يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي.
- يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي.
- قامت التطورات الأخيرة بتوفي العديد من مناصب الشغل وهذا من خلال توسيع البرامج التنموية لتشمل جميع أقطار الوطن دون استثناء.
- ضعف الرقابة على البرامج الداعمة والمبالغ الداعمة والمبالغ المقدمة للدعم الفلاحي.
- من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة- تبين مايلي:
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقروض.
- يولي البنك أهمية خاصة للائتمان الفلاحي من خلال النسب الكبيرة من القروض الموجهة للقطاع الفلاحي.
- إلغاء التخصص البنكي جعل نشاط البنك يمتد إلى قطاعات أخرى كالقطاع التجاري والخدمي وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن اهتمامه بالقطاع الفلاحي والعلاقة التي تربطه به بقيت تميز نشاط البنك.
- يتعامل البنك عند منحه القروض بحذر وذلك من اجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية حيث تعتبر الدراسة التي يقوم بها البنك غير كافية لحمايته من المخاطر.

❖ اختبار فرضيات البحث:

- تعتبر البنوك من أهم مصادر التمويل لمختلف القطاعات: تلعب دورا هاما في تمويل الاقتصاد لما توفره من سيولة و ذلك لمساهمتها في تجميع ادخارات الأفراد ومنح القروض

للمشاريع الاستثمارية الفعالة التي تهدف الى تحقيق التنمية، هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- شهد القطاع الزراعي في الجزائر تطورات عميقة منذ الاستقلال إلى غاية اليوم وهذا ماثبته مرحلة التسيير الذاتي، الثورة الزراعية... وغيرها، وصولاً إلى البرامج التنموية المتبعة لسنوات أخيرة، حيث بلغت مساهمة القطاع الفلاحي في رفع الناتج المحلي الخام 16110.62 مليون دولار أمريكي سنة 2011، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- تمكن أهمية نجاح سياسة التمويل المنتهجة من طرف المسير في اختيار التمويل المناسب الذي يحقق أكبر عائد بأقل تكلفة، ولكي يكون القرض ذات فعالية يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه، حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض بكل أنواعها من بينها: قروض الاستغلال وقروض الاستثمار والقروض الخارجية التي تمنح للفلاحين والمؤسسات الفلاحية لتمويل نشاطاتهم القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

* اقتراحات البحث:

- استحداث صندوق فرعي يعمل وفق وسائل التمويل الإسلامية للمساهمة في النشاط البنكي وتطوير الاقتصاد.
- وضع سياسة ودعم كاف للبحث والإرشاد الفلاحي بمنطق الاحتياجات والواقع العملي، وليس في إطار بيروقراطي، مما يساهم في توعية وإرشاد الفلاحين وكذا إدخال المكننة وتحسين البذور... وغيرها .
- التخفيف من تكاليف وإجراءات منح القروض البنكية المقدمة للقطاع الزراعي وذلك من أجل تسريع وتسهيل معاملات الحصول على القروض الزراعية.
- ضرورة إقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.

- ضرورة توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية والفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع وإعطائهم الأولوية في ذلك ، من خلال دراسة طلبات القروض المقدمة وعدم إهمال هذه الملفات .
- الاجتهاد في وضع سياسية ائتمان فلاحية سليمة ومربحة عن طريق وضع نظام ائتمان محكم يضمن التسيير الجيد لحجم القروض الموزعة ، يكتف الرقابة الداخلية عليها و يمكن من تطبيق جميع الإجراءات التي ترافق عملية منح الائتمان .
- إقامة الدولة بتحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية للأحسن منتج زراعي.

❖ آفاق البحث:

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بالجوانب التي رأيناها مهمة، ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

- دور الاستثمارات الفلاحية في التنمية الاقتصادية .
- أثر مخططات التنمية على الإنتاج الفلاحي.

ونرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في إنجاز هذا البحث وفقا لقواعد منهجية البحث العلمي، فإن أصبنا فمن الله وحده، وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان، والله ولي التوفيق.

❖ المراجع باللغة العربية

❖ الكتب

- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.
- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، دس.
- شاكور القرويني، محاضرات في اقتصاديات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر 2008.
- طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2010.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2003.
- عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
- عمر صدوق، محاضرات في قانون الثورة الزراعية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
- فائزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، 2013.
- محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية، مصر، 1993.

❖ الرسائل والأطروحات

- بن سميحة دلال، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2004.
- بو الحبة عبد الحكيم، مشكل التمويل في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 1998.
- بوعزيز عبد الرزاق، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
- بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- طارق خاطر، قوى التغيير الإستراتيجية في المجال المصرفي و أثرها على أعمال البنوك، مذكرة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2006.
- العلجة حاجي، تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1997.
- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2008.
- مجدولين دهينة، إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة، آفاق وتطوير سهل الوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2006.
- معوش ايمان وبورحلة نسيم، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2014.
- موسى رحمان، محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر 1962-1987، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990.

❖ المجالات

- د.باشي احمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، عدد02، 2003.
- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد08، سبتمبر2005.
- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد12، جامعة الشلف، 2012.

❖ النصوص القانونية

- احصائيات من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- الجزائر، وزارة المالية، برنامج دعم النمو (2005-2009).
- المادة 6 من القانون 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 والمتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة والصادرة بالجريدة الرسمية بتاريخ 9 ديسمبر 1987، العدد50.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، إستراتيجية التنمية الفلاحية، جويلية 2001.
- وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية -وكالة المسيلة904.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سبتمبر2015.

❖ المراجع باللغة الاجنبية

- ❖ http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/185833.
- ❖ revue badr.infos.n02.mars2002.

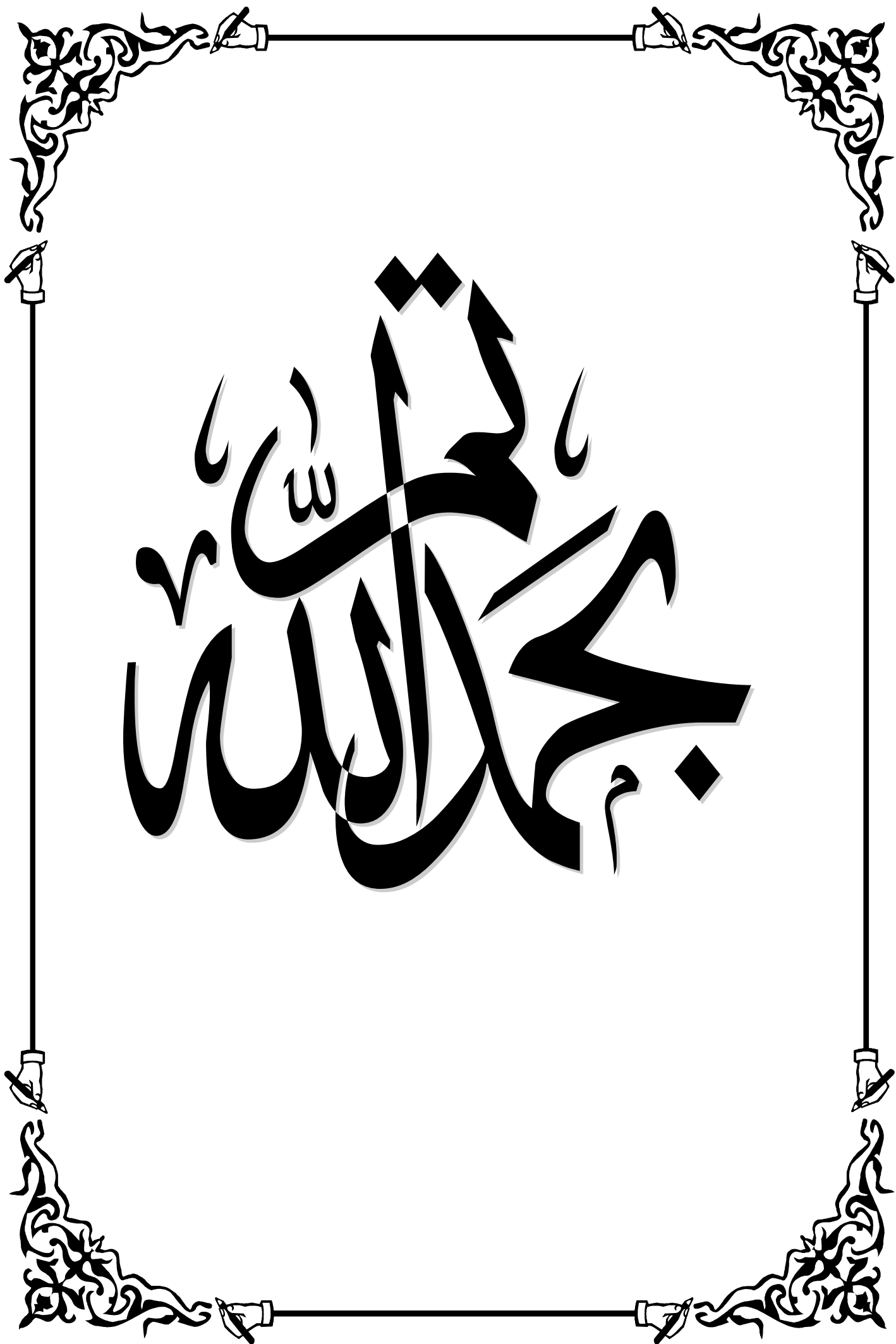
فهرس الجداول

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|---|-------|
| 13 | البنوك التجارية الخاصة | 1-1 |
| 14 | الهيئات المالية | 2-1 |
| 26 | المساحة الخصبة وعدد المستغلين لها | 1-2 |
| 33 | تطور حجم النفقات ذات الطابع النهائي الموجهة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (1990-2000) | 2-2 |
| 34 | مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام وتكوين القيمة المضافة الكلية (1991-2000) | 3-2 |
| 36 | تطور شراء العتاد الفلاحي خلال الفترة (1990-1999) | 4-2 |
| 43 | مستويات الإنتاج المتوقعة بالنسبة للمنتجات الأساسية (2015-2019) | 5-2 |
| 44 | القوى العاملة الكلية والفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2009-2011) | 6-2 |
| 61 | مخطط الوكالات الجهوية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية المسيلة | 1-3 |

فهرس الأشكال

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|--------------------------------|-------|
| 65 | الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة | 01-03 |
| 67 | هيكل المكلفين بالقروض | 02-03 |

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالدولة التي تهتم بقطاعها الزراعي لتضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الزراعي، ويمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الاستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يكون القطاع الفلاحي ذا أهمية بالغة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثيره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى.

حيث يعتبر التمويل الوسيلة المحركة لهذا القطاع، والذي يعمل على دعم ومساعدة الفلاحين وتمويلهم بالأموال اللازمة من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة، ورغم التطورات التي تميز بها، إلا أننا نجد أنه يواجه العديد من المشاكل والعراقيل التي تعيق استمراره وتقلل من فعاليته.

ونحاول في الجانب التطبيقي من البحث معرفة مدى أهمية سياسة التمويل البنكي المنتهجة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة المسيلة)، في تمويل وتطوير القطاع الفلاحي ودعم الأنشطة المتعلقة بالنشاط الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، التمويل البنكي، السياسة التنموية.

Summary:

The agricultural sector is a sensitive nerve in the economies of the countries of the world, the state that are interested agricultural Baktalla to ensure a decent life for its people, by achieving the fullest possible agricultural production, it can be said that whatever the development strategy followed backgrounds, it is supposed that the agricultural sector is of great importance, as sector, which affects other sectors significantly, in addition to is influenced by changes that occur in other sectors.

Where funding is a means of driving the sector, which works to support and help farmers and funding the necessary funds in order to achieve the desired goals, despite the developments that characterize it, but we find it is facing many problems and obstacles that hinder the continuity and reduce its effectiveness.

We try in the practical side of the research to know the importance of bank financing policy made known by the Agriculture and Rural Development Bank (Agency tear), in the financing and development of the agricultural sector and support activities related to agricultural activity.

Key words: agricultural sector, bank financing, development policy.